

Distr.: General
15 December 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١٣٨ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة

في تيمور - ليشتي

تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة
من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥		أولا - مقدمة
٦		ثانيا - أداء الولاية
٦		ألف - نظرة عامة
٦		باء - تنفيذ الميزانية
٧		جيم - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والتكامل بين البعثات
٧		دال - مبادرات دعم البعثة
٨		هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج
٦٤		ثالثا - أداء الموارد



٦٤	ألف - الموارد المالية
٦٥	باء - نمط الإنفاق الشهري
٦٦	جيم - إيرادات وتسويات أخرى
٦٦	دال - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي . . .
٦٧	هاء - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية
٦٧	رابعاً - تحليل الفروق
٧٣	خامساً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

يتضمن هذا التقرير عرضاً لأداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وقد تم ربط مجموع نفقات البعثة لتلك الفترة بالهدف المتوخى من البعثة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج، والمجموعة حسب العناصر التالية: العملية السياسية؛ وقطاع الأمن وسيادة القانون؛ والحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والدعم.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)

الفئة	المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية	الفرق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٦٠ ٦٧٧,٤	٥٩ ٢٢٥,٠	١ ٤٥٢,٤	٢,٤	
الموظفون المدنيون	٥٨ ٩٦٥,٤	٥٧ ٩٧٢,٧	٩٩٢,٧	١,٧	
التكاليف التشغيلية	٤٩ ٩٥٣,٥	٤٥ ٤٣٥,٧	٤ ٥١٧,٨	٩,٠	
إجمالي الاحتياجات	١٦٩ ٥٩٦,٣	١٦٢ ٦٣٣,٤	٦ ٩٦٢,٩	٤,١	
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٧ ٤٩٠,٩	٦ ٧٢٩,٧	٧٦١,٢	١٠,٢	
صافي الاحتياجات	١٦٢ ١٠٥,٤	١٥٥ ٩٠٣,٧	٦ ٢٠١,٧	٣,٨	
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—	
مجموع الاحتياجات	١٦٩ ٥٩٦,٣	١٦٢ ٦٣٣,٤	٦ ٩٦٢,٩	٤,١	

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	المعتمدة ^(أ)	الفعالية (متوسط)	معدل الشغور (النسبة المئوية) ^(ب)
المراقبون العسكريون	٣٤	٣٣	٢,٩
شرطة الأمم المتحدة	١٠٤٥	٩٥٤	٨,٧
وحدات الشرطة المشكّلة	٧٠٣	٥٨١	١٧,٤
الموظفون الدوليون	٤٢٩	٣٢٣	٢٤,٧
الموظفون الوطنيون	٧٥٦	٦٧٢	١١,١
متطوعو الأمم المتحدة	١٣١	١١٧	١٠,٧
الوظائف المؤقتة			
الموظفون الدوليون ^(ج)	٩	٣	٦٦,٧
الموظفون الوطنيون ^(د)	١٧٧	١٢٣	٣٠,٥
متطوعو الأمم المتحدة ^(هـ)	٣	١	٦٦,٧

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المعتمد.

(ج) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.
(د) يتضمن ٣ وظائف للفريق المعني بالسلوك والانضباط، و ٦ وظائف دعما لوحدات الشرطة المشكلة
(هـ) جميع الوظائف تدعم وحدات الشرطة المشكلة.
وترد في الفرع خامسا من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية
العامة اتخاذها.

أولا - مقدمة

١ - وردت ميزانية الإنفاق على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (A/61/871 و Corr.1)، وبلغ إجماليها ١٨٧ ١٥٣ دولار (صافيها ١٢٦ ١٤٧ دولار). وتغطي هذه الميزانية تكاليف نشر ٣٤ مراقبا عسكريا و ١٧٤٨ فردا من أفراد الشرطة، بمن فيهم ١٠٤٥ ضابطا من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ٧٠٣ أفراد من وحدات الشرطة المشكلة، و ٤٢٩ موظفا دوليا، و ٧٥٦ موظفا وطنيا، و ١٣١ من متطوعي الأمم المتحدة.

٢ - وبناء على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، الواردة في الفقرة ٢٨ من تقريرها عن تمويل البعثة (A/61/852/Add.17)، خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٤٩/٦١ جيم مبلغا إجماليه ٨٠٠ ١٥٩ ١٥٣ دولار (صافيه ٧٠٠ ١٠٨ ١٤٧ دولار) للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٣ - وبعد ذلك، أبلغ الأمين العام الجمعية العامة، في مذكرة قدمها إليها بشأن ترتيبات تمويل البعثة (A/62/796)، بأن البعثة توقعت نفقات إضافية خلال الفترة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إجماليها ٥٠٠ ٤٣٦ ١٦ دولار تعزى أساسا إلى التغييرات في الاحتياجات التشغيلية للبعثة في ضوء تأجيل خطة السحب التدريجي لأفراد شرطة الأمم المتحدة بسبب الوضع الأمني السائد في منطقة البعثة والاحتياجات من الموارد المترتبة عليه لدعم استمرار نشر وحدات الشرطة المشكلة وضباط شرطة الأمم المتحدة خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

٤ - وبناء على توصية اللجنة الاستشارية، الواردة في الفقرة ٥٠ من تقريرها عن تمويل البعثة (A/62/781/Add.11)، خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٨/٦٢ مبلغا إضافيا إجماليه ٥٠٠ ٤٣٦ ١٦ دولار (صافيه ٧٠٠ ٩٩٦ ١٤ دولار) وقسمته في صورة أنصبة مقررّة للإنفاق على البعثة خلال الفترة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

٥ - وبناء على ذلك، بلغ مجموع الموارد التي وافقت عليها الجمعية العامة للإنفاق على البعثة وفقا لأحكام قراراتها ٢٤٩/٦١ جيم و ٢٥٨/٦٢ مبلغا إجماليه ٣٠٠ ٥٩٦ ١٦٩ دولار (صافيه ٤٠٠ ١٠٥ ١٦٢ دولار). وقسم هذا المبلغ على الدول الأعضاء في صورة أنصبة مقررّة.

ثانياً - أداء الولاية

ألف - نظرة عامة

٦ - حدّد مجلس الأمن ولاية البعثة بموجب قراره ١٧٠٤ (٢٠٠٦)، ومدّدها في قرارات لاحقة. وحدّد المجلس الولاية المتعلقة بفترة الأداء في قراره ١٧٤٥ (٢٠٠٧) و ١٨٠٢ (٢٠٠٨) اللذين مدد المجلس بموجبهما ولاية البعثة حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٧ - وكُلفت البعثة بمساعدة مجلس الأمن في تحقيق هدف عام، وهو توطيد الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي المستقلة.

٨ - وفي إطار هذا الهدف العام، أسهمت البعثة، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، في تحقيق عدد من الإنجازات من خلال تحقيق نواتج رئيسية ذات صلة بذلك الهدف، على النحو المبين في الأطر الواردة في الفرع هاء أدناه المتعلقة بالعناصر التالية: العملية السياسية؛ وقطاع الأمن وسيادة القانون؛ والحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والدعم.

٩ - ويقيّم هذا التقرير الأداء الفعلي قياساً إلى أطر الميزنة المقررة القائمة على النتائج والمبينة في ميزانية الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ويقارن التقرير، بصفة خاصة، مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير قياساً إلى الإنجازات المتوقعة، بمؤشرات الإنجاز المقررة، كما يقارن النواتج المنجزة فعلياً بالنواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

١٠ - خلال فترة الميزانية، شددت البعثة التركيز على الإصلاح وإعادة الهيكلة وإعادة بناء الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والقوات المسلحة لتيمور - ليشتي من أجل المساعدة في أدائها لعملها بفعالية وتوفير الاستقرار داخل حدودها الدولية، والحد من الجريمة، وإعادة إدماج جميع المشردين داخلياً وعودتهم إلى أماكن إقامتهم. ونظراً لعدم استقرار الحالة الأمنية في ديلي والمقاطعات، كما يتضح من محاولة اغتيال الرئيس والمهجوم على رئيس الوزراء في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أبقت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أربع وحدات شرطة مشكّلة (باستثناء وحدة الشرطة المشكّلة الخامسة التي نشرت خلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ فيما يتعلق بالانتخابات في تيمور - ليشتي). وفي حين أن شرطة الأمم المتحدة المنتشرة في تيمور - ليشتي واصلت أداء مهمة إنفاذ القانون المؤقتة الموكلة إليها، فإنها شاركت بشكل كبير أيضاً في بناء قدرات الشرطة التيمورية.

١١ - وقدمت البعثة المساعدة في تعزيز قطاع العدالة وحقوق الإنسان من خلال صياغة الإطار القانوني لإضفاء الصفة الرسمية على آليات العدالة التقليدية التي لا تزال خارج النظام القضائي الرسمي. وشددت البعثة أيضا على ضرورة وجود نظام عدالة عاجل، وتعزيز نظام السجون، واستمرار الجهود للانتهاء من التحقيق في الجرائم والانتهاكات الخطيرة المتعلقة بأحداث عام ١٩٩٩ وكذلك وجود آليات وطنية لتحسين حقوق الإنسان.

١٢ - وتم زيادة التركيز أيضا على تقديم المساعدة إلى السلطات التيمورية في مجالات الحوكمة وإعادة إدماج المشردين داخليا وعودتهم لديارهم وقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية عموما، لا سيما من خلال برنامج تعزيز تشغيل الشباب والموافقة على المرسوم التشريعي بشأن هيكل الأمانة العامة للدولة لتعزيز المساواة وإصدار قرار بإنشاء مراكز تنسيق جنساني عبر الوزارات. وبالنسبة إلى الاتفاق الدولي، أحرز تقدم في جمع ما يقرب من ٣٥٠ من ممثلي الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لأول اجتماع للشركاء في تنمية تيمور - ليشتي بعد إقرار وثيقة الاتفاق من قبل مجلس الوزراء.

جيم - الشراكات والتنسيق بين الأفرقة القطرية والتكامل بين البعثات

١٣ - اضطلعت البعثة بأنشطة تكاملية متفرقة في مجالي التعاون والتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وجميع الشركاء ذوي الصلة من أجل دعم حكومة تيمور - ليشتي والمؤسسات ذات الصلة في إعداد سياسات الحد من الفقر والنمو الاقتصادي وكفالة تنفيذها في سياق الاتفاق الدولي المبرم بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي.

١٤ - وقدمت البعثة أيضا عددا من الخدمات إلى فريق الأمم المتحدة القطري بما في ذلك خدمات الطيران والاتصالات وتوفير خرائط نظام المعلومات الجغرافية، وخدمات الترجمة التحريرية والفورية، والأمن الثابت، والمرافقة الأمنية، وإسداء المشورة.

دال - مبادرات دعم البعثة

١٥ - قدمت البعثة الدعم الإداري واللوجستي والأمني بفعالية وكفاءة لـ ٣٣ فردا وسطيا من الأفراد العسكريين، و ٩٥٤ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ٥٨١ من أعضاء وحدات الشرطة المشكلة، و ٩٤٨ من الموظفين المدنيين، بمن فيهم ١٢٤ من الموظفين المحتفظ بهم لدعم وحدات الشرطة المشكلة.

١٦ - وخلال الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، احتفظت البعثة بمقرها في ديلي، وبأربعة مراكز إقليمية (في باكو وسواري وماليانا وأويكوسي)، و ٨ مكاتب شرطة بالمقاطعات الفرعية، وقامت كذلك بدعم العمليات في ١٣ مقر قيادة شرطة في المقاطعات، وشيدت ٦١ مرفقا

وجددتها وحدثتها، وتعهدت ٣ معسكرات و ٩ مباني مكتبية، وأنشأت ٦٠ خزاناً للصرف الصحي في جميع أنحاء منطقة البعثة، وأصدرت كذلك ٤٦٢ ٨ خريطة ووزعتها.

١٧ - كما دعمت البعثة أسطولاً كبيراً يتألف من ١٠٧٨ مركبة، منها ١٤٣ مركبة مملوكة للوحدات، وانتهت من تركيب ٨٠١ جهازاً لتسجيل الحركة في المركبات، وشغلت أسطولاً من أربع طائرات هليكوبتر وطائرة واحدة ثابتة الجناحين، وقدمت الدعم لخدمات اتصالات صوتية ونقل بيانات وتكنولوجيا معلومات يمكن الاعتماد عليها للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين العاملين لديها.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وسّعت البعثة نطاق البرامج التدريبية، وأجرت على وجه الخصوص حملة توعية بالسلامة على الطرقات على نطاق البعثة، وقدمت التدريب على منع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وعلى السلوك والانضباط لما مجموعه ٦٦١ ٣ من أفراد البعثة، والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووفرت التدريب الأساسي لـ ٣٤٦ ١ فرداً، من بينهم ٣٩ من المثقفين الأقران.

١٩ - وتأثرت عمليات البعثة خلال تلك الفترة بتغيير طرأ على الحالة الأمنية مما استدعى تغييراً في مفهوم عملياتها وتأجيل السحب التدريجي المتوقع لأفراد شرطة الأمم المتحدة، مما أسفر عن الحاجة إلى دعم إضافي من الموظفين والموارد المالية. وفي هذا الصدد، أبقت البعثة على ١٨٦ من وظائف المساعدة المؤقتة العامة الدولية والوطنية، منها ١٦٠ مساعداً لغويا ووطنياً لدعم شرطة الأمم المتحدة.

٢٠ - كما بدأت البعثة عملية تعزيز المرفق الطبي القائم من المستوى الأول وذلك للتعويض عن عدم القدرة على الانتهاء من إقامة مرفق من المستوى الثاني داخل منطقة البعثة. وتأثرت خدمات الدعم الطبي بدرجة كبيرة أيضاً من عدم القدرة على الحصول على طائرة هليكوبتر، في السوق التجارية، تقوم بعمليات البحث والإنقاذ والإجلاء الطبي وذلك بسبب عدم قدرة البائعين على استيفاء اشتراطات البعثة.

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: العملية السياسية

٢١ - عقب الانتخابات الناجحة التي أجريت في تيمور-ليشتي، عقدت سلسلة واسعة من الاجتماعات والحوارات على مستويات مختلفة من المجتمع التيموري للمضي قدماً بالمصالحة الوطنية ودعم توطيد بيئة سلمية وديمقراطية. وواصلت البعثة تشديدها على الحاجة إلى معالجة القضايا الحاسمة فيما يتصل بالسياسة والأمن من خلال عمليات شاملة وتعاونية. وفي

هذا الصدد، عقد الممثل الخاص للأمين العام اجتماعات أسبوعية منفصلة مع الرئيس ورئيس الوزراء، فضلا عن عقده اجتماعات منتظمة مع رئيس البرلمان. وفي إطار دعمه اضطلاع المعارضة بدور ذي مغزى وبناء، عقد الممثل الخاص أيضا اجتماعات أسبوعية مع زعيم المعارضة. كما عقد اجتماعات شهرية مع ممثلي المجتمع المدني وقادة جميع الأحزاب السياسية. وظلت اجتماعات لجنة التنسيق الرفيعة المستوى ومنتدى التنسيق الثلاثي تشكل منتديات قيمة للتعاون وبناء التوافق في الآراء بين البعثة والحكومة.

٢٢ - واستجابة لأحداث ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، حيث تعرض الرئيس ورئيس الوزراء لهجوم، أثبتت آليات الحوار والتنسيق المنشأة بالفعل بين حكومة تيمور - ليشتي والبعثة عن فعاليتها. واضطلعت جهود المساعي الحميدة المبذولة بدور هام في كفالة تبادل المعلومات، وتعزيز الوحدة بين الجهات السياسية الفاعلة، وتنسيق الترتيبات الأمنية. وقد خدمت أيضا الغرض الأوسع نطاقا المتمثل في تشجيع ممارسات الحكم الديمقراطي الرشيد، بما في ذلك صنع القرارات التي تستند إلى السياسات والتخطيط التي جرى وضعها بصورة مؤسسية. وحظيت سائر الجهود المبذولة بدعم من الأنشطة الإعلامية التي تضطلع بها البعثة على نطاق البلد.

الإنجاز المتوقع ١-١: إحراز تقدم صوب المصالحة الوطنية في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
عقد اجتماعات وحوارات منتظمة بين الأحزاب السياسية والجهات السياسية الفاعلة والمجتمع المدني	عقد الرئيس اجتماعات جماعية وفردية منتظمة مع جميع الأحزاب السياسية وشارك في ٨ حوارات مجتمعية على صعيد المقاطعات لمناقشة قضايا ذات أهمية وطنية. وشرعت وزارة التضامن الاجتماعي في توظيف ٥ أفرقة للحوار لإجراء حوار مجتمعي في جميع أنحاء البلد
	إضافة إلى ذلك، ييسر البعثة الحوار بين الأحزاب السياسية والجهات السياسية الفاعلة عن طريق عقد اجتماعات منتظمة، بما فيها ٦ اجتماعات بين منظمات المجتمع المدني الرئيسية في تيمور - ليشتي عقدها الممثل الخاص للأمين العام
عقد اجتماعات أسبوعية بين الرئيس ورئيس الوزراء. عقد اجتماعات منتظمة بين الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان الوطني وأحزاب المعارضة	عقدت ٩ اجتماعات للجنة التنسيق الرفيعة المستوى. بما فيها اجتماع موسع بمشاركة الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان الوطني ورئيس الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (جبهة فرتلين) وأمينها العام. وعقد ١٩ اجتماعا لمنتدى التنسيق الثلاثي

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

بمشاركة رئيس الوزراء ورئيسي القوات المسلحة لتييمور - ليشتي
وقوة الشرطة الوطنية لتييمور - ليشتي
إضافة إلى ذلك، استخدم الممثل الخاص للأمين العام مساعيه
الحميدة أثناء جلساته الفردية الأسبوعية مع كل من الرئيس ورئيس
الوزراء والأمين العام لجهة فرتلين بغرض تبادل المعلومات
ووجهات النظر

الناتج المنجز

(العدد

أو نعم/لا) ملاحظات

الناتج المقررة

٤٢	اجتماعا	عقد اجتماعات أسبوعية رفيعة المستوى بين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس الوزراء بشأن المسائل الرئيسية، بما فيها المصالحة السياسية
نعم	وفقا للاختصاصات، عقدت اجتماعات لجنة التنسيق الرفيعة المستوى ومنتدى التنسيق الثلاثي كل أسبوعين، إلا إذا كان الرئيس أو رئيس الوزراء أو الممثل الخاص في الخارج. وعقدت الاجتماعات على المستوى التنفيذي لمنتدى التنسيق الثلاثي كل أسبوعين أيضا	عقد اجتماعات تنسيقية رفيعة المستوى كل أسبوعين بين الممثل الخاص والرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان الوطني لكفالة التنسيق الرفيع المستوى لجميع المسائل المتصلة بولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي
	وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت ٩ اجتماعات للجنة التنسيق الرفيعة المستوى و ١٩ اجتماعا لمنتدى التنسيق الثلاثي	
	وعلى إثر فرض حالة حصار عقب أحداث ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، انخفض عدد الاجتماعات المعقودة. وبدلاً من ذلك، زاد عدد الاجتماعات الثنائية المعقودة بين رئيس الوزراء وقوة الأمن الدولية وبين رئيس الوزراء والشركاء المانحين الرئيسيين (بما في ذلك أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية) وأفرقة مخصصة أخرى أنشأتها الحكومة	

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات		النواتج المقررة
عُقد ١٥ اجتماعاً مع الأحزاب السياسية و ٦ اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني	نعم	تقديم المشورة للحكومة والمؤسسات المعنية من قبيل الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من ممثلي المجتمع المدني فيما يتصل بالحوار السياسي والمصالحة المجتمعية، وذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة
من خلال اجتماعات غير رسمية منتظمة مع مسؤولين حكوميين، وأعضاء في المؤسسات الأمنية، ومديري المقاطعات والمقاطعات الفرعية، وزعماء القرى والقرى الفرعية، وممثلين عن المجتمع المدني، وممثلين عن الكنيسة، ومنظمات نسائية	نعم	بذل المساعي الحميدة لصالح مؤسسات الدولة والمؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية والمنظمات المجتمعية، بما في ذلك عن طريق أربعة مكاتب إقليمية للبعثة
عقد الممثل الخاص اجتماعات متواترة على نحو منتظم مع الرئيس والرئيس بالنيابة ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان الوطني وزعيم المعارضة		
عقد الممثل الخاص اجتماعات دورية مع السلك الدبلوماسي (١٨ شريكاً، بمن فيهم ممثلون من أستراليا ونيوزيلندا والبرازيل والبرتغال ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والمفوضية الأوروبية)، وكذلك مع رئيس المفوضية الأوروبية، والأمين العام للمجلس الأوروبي، والمدير العام للمفوضية الأوروبية من أجل التنمية، ورئيس الاتحاد الأوروبي، والمفوض الأوروبي لشؤون التنمية والمعونة الإنسانية، وأمين لجنة (فينيسيا)	نعم	عقد اجتماعات فصلية مع الشركاء الدوليين، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي، ونادي مدريد والنرويج، لتنسيق الجهود الرامية إلى تيسير الحوار الوطني
وقام الممثل الخاص بزيارة خاصة إلى اليابان في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وإلى أستراليا ونيوزيلندا في الفترة من ١٤ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ حيث التقى بوزيري الخارجية والدفاع فضلاً عن غيرهما من أصحاب المصلحة		
تقريران	٢	تقديم الأمين العام تقريرين عن تيمور - ليشتي إلى مجلس الأمن

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات		النواتج المقررة
نتيجة للمشاورات التي قادتها البعثة بشأن الأولويات الوطنية في عام ٢٠٠٧، شُرع في تنفيذ الاتفاق الدولي (المشار إليه حالياً بعبارة الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨) في اجتماع شركاء التنمية في تيمور - ليشتي المنعقد في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨. ويكتسي التقدم المحرز في المجالات الستة ذات الأولوية المحددة في الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨ أهمية بالنسبة لتعزيز الحوار السياسي والمصالحة المجتمعية	نعم	تقديم المشورة إلى الحكومة والجهات المانحة الدولية وفريق الأمم المتحدة القطري، بشأن تنفيذ "اتفاق دولي" بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي بشأن الحوار السياسي والمصالحة المجتمعية، وذلك عن طريق عقد اجتماعات فصلية
ويجري رصد الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨ من خلال آلية تتكون من ٦ أفرقة عاملة، يتولى كل منها المسؤولية عن أحد المجالات الستة المحددة ذات الأولوية. والبعثة عضو في الأمانة التي توجه جهود الرصد وتساعد على تنفيذ التوصيات المتصلة بالسياسات وتعالج مسائل الأداء أو العقوبات التي تعيق عمل الأفرقة العاملة		
من خلال الاجتماعات الأسبوعية والمنظمة التي يعقدها الممثل الخاص مع القادة الحكوميين والاجتماعات المنظمة مع مكتب وزير الدولة لشؤون تعزيز المساواة، وذلك لإجراء مناقشة وإسداء المشورة بشأن مسائل السياسات والاستراتيجيات بغرض تشجيع الحوار السياسي وتعزيز المصالحة الوطنية	نعم	تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن وضع استراتيجيات لإشراك المجتمع المدني، بما فيه المنظمات النسائية، في الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي وترسيخ المصالحة الوطنية، وذلك عن طريق عقد اجتماعات
نُظمت معظم الأنشطة بالاشتراك مع وزير الدولة لشؤون تعزيز المساواة، ومنظمات المجتمع المدني وعقدت اجتماعات تنظيمية فصلية وبصورة أكثر تواتراً مع وزير الدولة لشؤون تعزيز المساواة، ومنظمات المجتمع المدني وأسديت المشورة للحكومة عن طريق مكتب مستشار رئيس الوزراء لشؤون المجتمع المدني فيما يتصل بآليات دعم منظمات المجتمع المدني باستخدام موارد الدولة		

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
قيام الممثل الخاص ببذل مساعي حميدة، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة، لدى الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة السياسية وهيئات المجتمع المدني من أجل تيسير قبول الهياكل الحكومية المنشأة بعد الانتخابات وتشجيع المشاركة الفعالة في المناقشات الوطنية بشأن السياسات العامة وصياغة التشريعات	نعم	بذل الممثل الخاص مساعي حميدة عن طريق عقد اجتماعات أسبوعية مع الحكومة وزعماء المعارضة، وعقد اجتماعات شهرية مع الأحزاب السياسية واجتماعات منتظمة مع هيئات المجتمع المدني ونتيجة للجهود التي تبذلها البعثة، قرر الرئيس في أيار/مايو ٢٠٠٨ توسيع نطاق عضوية لجنة التنسيق الرفيعة المستوى بإشراك حزب فرتلين المعارض فيها
تنظيم حملات إعلامية على الصعيد الوطني بشأن الحوار السياسي والمصالحة المجتمعية، تشمل إصدار معلومات أسبوعية تلفزيونية وإذاعية ومعلومات مكتوبة، من قبيل النشرات الصحفية والملصقات وورقات المعلومات وصحائف الوقائع، وتنظيم اجتماعات أسبوعية لإحاطة الصحفيين والمشاركة في مناسبات التوعية المجتمعية	نعم	تنظيم حملات إعلامية بشأن الحوار السياسي والمصالحة المجتمعية، بما في ذلك إنتاج ٣٨ برنامجا إذاعيا أسبوعيا، و ١٦ مقالة إخبارية، وإجراء ٨٠ مقابلة مع صحفيين وطنيين ودوليين، و ١٦ مؤتمرا صحفيا، ونشرتين صحفيتين، وشريط فيديو وثائقي مدته ٢٦ دقيقة عن عودة المشردين داخليا، وتنظيم ما مجموعه ٣٧ اجتماعا للتوعية المجتمعية لتعزيز المصالحة والسلام والاستقرار مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والجمهور في ٩ مقاطعات بحضور ما مجموعه ٦٥٠ مشاركا، ومعرض للصور تحت عنوان "دلان نبيلان" (مستقبل أكثر إشراقا) فيما يتصل بالمصالحة المجتمعية أقيم في ٧ مقاطعات واستقبل ما يزيد عن ٢ ٥٢٠ زائرا
		وجرى نشر ما مجموعه ٤٦ عددا (١٢٨ ٠٧٦ نسخة) من النشرة الإخبارية الأسبوعية للبعثة، وهي النشرة التي تتضمن معلومات عن الحوار السياسي والمصالحة المجتمعية، وتوزيعها على الفئات المستهدفة مثل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية والمكتبات وقاعات المطالعة المعدة للعموم والمؤسسات الدينية والمشردين داخليا في كافة مقاطعات تيمور - ليشتي الثلاث عشرة

العنصر ٢: قطاع الأمن وسيادة القانون

٢٣ - نظرا للحالة الأمنية المتقلبة، احتفظت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بأربع وحدات من الشرطة المشكلة، ولم تشرع في سحب ضباط شرطة الأمم المتحدة. وواصلت شرطة البعثة تأدية مهمة إنفاذ القانون الانتقالي الموكلة إليها، وكثفت أيضا بشكل كبير جهودها الرامية إلى دعم تدريب الشرطة الوطنية وتطوير مؤسساتها وتعزيزها. وساهمت الجهود المكثفة التي بذلتها شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية تحت قيادة البعثة في أعقاب أحداث ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ مساهمة ملحوظة في الحفاظ على بيئة آمنة. وتواصل تنفيذ برنامج التسجيل والفحص ومنح الشهادات للشرطة الوطنية وفقا للترتيب المتعلق بالشرطة المبرم بين الحكومة والبعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. واستمر تعزيز قدرة البعثة على توفير التدريب والتوجيه للشرطة الوطنية، بما في ذلك عن طريق تكثيف نهج تدريب المدربين. وشكل وجود ضباط الاتصال العسكري التابعين للبعثة ونشاطهم في المقاطعات الواقعة على الحدود عامل استقرار، الأمر الذي ساهم في الحفاظ على علاقات طيبة بين الجهازين المعنيين بالحدود في تيمور - ليشتي وإندونيسيا. واضطلع ضباط الاتصال العسكري أيضا بدور فعال في جمع المعلومات بشأن المسائل التي تؤثر في الأمن في جميع المقاطعات الأخرى.

٢٤ - وفيما يتعلق بعملية استعراض قطاع الأمن، تم توقيع مشروع مع الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، يحدد الدعم الذي ستقدمه الأمم المتحدة لإجراء تقييم شامل لقطاع الأمن. وقدمت البعثة أيضا الدعم لعملية تقودها الحكومة تهدف إلى وضع سياسة أمنية وطنية. وظلت البعثة تشارك مشاركة كاملة في الهيكل التنسيق الثلاثي المستويات الذي أنشأه رئيس تيمور - ليشتي، بما في ذلك عن طريق إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم المساعدة التقنية.

٢٥ - وأصدرت البعثة تقريرين عن تطورات حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي، يشملان الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وتضاعفت أنشطة رصد حقوق الإنسان خلال حالة الحصار، مع إطلاع رئيس الوزراء على التقارير الأسبوعية عن الانتهاكات. وتواصلت المبادرات الرامية إلى توطيد قدرة مكتب أمين حقوق الإنسان والعدل من خلال مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأحرز تقدم ملحوظ في مجال إرساء مبدأ المساءلة عن الأفعال الإجرامية الخطيرة المرتكبة خلال أزمة عام ٢٠٠٦، تمشيا مع توصيات لجنة التحقيق الخاصة المستقلة، الواردة في تقريرها (انظر S/2006/822). وعقب توقيع الاتفاق الذي يتيح للبعثة الاطلاع على

محفوظات الوحدة السابقة المعنية بالجرائم الخطيرة، التي تحوي ملفات التحقيقات الجارية في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في عام ١٩٩٩، أكملت البعثة تحقيقاتها في ٢٠ قضية.

٢٦ - وأتيحت فرصاً أفضل لوصول السكان إلى نظام العدل من خلال نشر موظفين قضائيين دائمين في ثلاث مقاطعات لديها محاكم دائمة تؤدي وظائفها. وواصلت الحكومة تركيزها على التشريعات الرئيسية، من بينها تشريعان يكتسبان أهمية خاصة، هما القانون الجنائي وقانون مكافحة العنف العائلي. وقامت البعثة، جنباً إلى جنب مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بمساعدة السلطات الوطنية في اعتماد وتنفيذ استراتيجية لعدالة الأحداث. وتواصلت كذلك جهود تنمية قدرات الموظفين القضائيين. وأحرز تقدم تدريجي لكنه مطرد في قطاع الإصلاحات، بدعم مشترك من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعززت جهود البعثة في هذا الصدد بفضل الأنشطة الإعلامية المنفذة على نطاق البلد بأسره.

الإنجاز المتوقع ٢-١: الحفاظ على الأمن العام في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
حدوث انخفاض في متوسط العدد اليومي للحوادث الأمنية (بما في ذلك اقتتال العصابات، والحرائق المفتعلة، والرشق بالحجارة)	حدث انخفاض في متوسط العدد اليومي للحوادث الأمنية، بما في ذلك الاقتتال والاضطرابات العامة، بنسبة ٣٣ في المائة (من ٩ حوادث يومية في المتوسط في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى ٦ حوادث يومية في المتوسط في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)
معرفة مآل الأسلحة التي لا تزال مفقودة من الشرطة الوطنية التيمورية و/أو استرجاعها	استرجعت شرطة البعثة ٣ قطع من الأسلحة النارية تعود ملكيتها إلى الشرطة الوطنية، وذلك في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ولم يتم بعد استرجاع ٢٢ قطعة سلاح من أسلحة الشرطة الوطنية
عودة جميع المشردين داخليا الذين لهم بيوت صالحة للسكن إلى بيوتهم طوعية وفي أمان	غادرت ٣١٧ ٣ أسرة مخيمات المشردين داخليا، وعاد بعضها إلى بيوتها في ديلي والمقاطعات، وتوجّه بعضها إلى المأوى الانتقالية في ديلي، وركن البعض الآخر إلى الأقارب في ديلي والمقاطعات. بيد أنه في ضوء الحالة الأمنية المتقلبة باستمرار، ما زال قرابة ١٨٣ ١١ أسرة في عداد المشردين

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
٤٣ ٥٦٠ (يوما × فردا) لتسيير دوريات أفراد شرطة الأمم المتحدة لحفظ القانون والنظام العام (ديلي: فردان في كل دورية × ٣٠ دورية في اليوم × ٣٦٦ يوما = ٩٦٠ × ٢١؛ ٦٥ مقاطعة فرعية: فردان في كل دورية × ١٢٠ دورية في اليوم × ٩٠ يوما = ٦٠٠ × ٢١)	٨٣ ٤٤٨	٩٦٠ ٢١ (يوما × فردا) لتسيير دوريات أفراد شرطة الأمم المتحدة في ديلي، و ٤٤٨ ٦١ (يوما × فردا) في المقاطعات الفرعية: (فردان × ٣ نوبات × ٢٨ مقاطعة فرعية × ٣٦٦ يوما = ٤٨٨ × ٦١) زيادة عدد أيام عمل الدوريات بسبب الحالة الأمنية المتقلبة وما استتبعته من تسيير للدوريات في ٢٨ مقاطعة فرعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بأكملها مقارنة بفترة ٩٠ يوما المنصوص عليها في النواتج المقررة
٦٩ ٠٩٠ (يوما × فردا) من أيام عمل مراكز شرطة الأمم المتحدة لحفظ القانون والنظام العام (ديلي: ٣٠ فردا في كل مركز × ٥ مراكز × ٣٦٦ يوما = ٩٠٠ × ٥٤؛ ٦٥ مقاطعة فرعية: ٥ أفراد في كل مركز × ٦٠ مركزا × ٩٠ يوما = ٢٧ ٠٠٠)	١٠٦ ١٤٠	(يوما × فردا) من أيام عمل مراكز شرطة الأمم المتحدة ٩٠٠ ٥٤ في ديلي، و ٢٤٠ ٥١ (يوما × فردا) في المقاطعات الفرعية: (٥ أفراد في كل مركز × ٢٨ مركزا × ٣٦٦ يوما = ٢٤٠ × ٥١) زيادة عدد أيام عمل مراكز الشرطة بسبب الحالة الأمنية المتقلبة وما استتبعته من شغل مراكز الشرطة بأفراد على امتداد ٢٨ مقاطعة فرعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بأكملها مقارنة بفترة ٩٠ يوما المنصوص عليها في الناتج المقرر
إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية التيمورية عن طريق التدريب ووضع الأدلة العملية والإجراءات بشأن توفير الحماية المباشرة للمسؤولين الرفيعي المستوى في تيمور - ليشتي	نعم	تم تدريب الشرطة الوطنية التيمورية/وحدة الحماية الأمنية المباشرة على استخدام الأسلحة النارية، ووزعت المسدسات على ضباط الشرطة الوطنية التيمورية/وحدة الحماية الأمنية المباشرة لدى اكتمال عملية منح الشهادات. وعلاوة على ذلك، تم إعداد دليل عملي عن الأسلحة النارية وأعدت دروس نظرية واختبارات/تمارين عملية في مجال استخدام الأسلحة النارية لصالح ضباط الشرطة الوطنية الذين راسبوا في دورة منح شهادات استخدام الأسلحة النارية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
وعقدت دورات تدريبية للشرطة الوطنية التيمورية/وحدة الحماية الأمنية المباشرة على توفير الحماية المباشرة للموظفين والمباني، وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وحزيران/يونيه ٢٠٠٨، على التوالي. وقامت وحدة الحماية الأمنية المباشرة التابعة لشرطة البعثة بتدريب وحدة الحماية الأمنية المباشرة التابعة للشرطة الوطنية التيمورية على تنفيذ أنشطة الحماية المباشرة اليومية	نعم	شاطرت شرطة البعثة ضباط الشرطة الوطنية المقرر، وزودت الشرطة الوطنية بالتوجيه المتعلق بالعمليات والشؤون الإدارية. وقدمت المساعدة أيضا إلى الشرطة الوطنية في مجال التحقيق في القضايا الجنائية الخطيرة المبلغ عنها من خلال إجراء تحقيقات مشتركة
تقديم التوجيه المتعلق بالعمليات والشؤون الإدارية إلى الشرطة الوطنية التيمورية عن طريق مشاطرة أفراد شرطة الأمم المتحدة إياها المقرر ومد يد المساعدة إليها في معرض تحقيقها في جميع القضايا الجنائية الخطيرة المبلغ عنها في تيمور - ليشتي	نعم	نُظمت ٣ دورات تدريبية في مجال مكافحة الشغب؛ ودورتان تدريبيتان أساسيتان في المجال البحري؛ وقدم الدعم والتوجيه العملياني بشكل يومي إلى الوحدة البحرية؛ ونظمت دورة تدريبية بشأن الحماية المباشرة؛ ونظمت دورات لتدريب المدربين في مجالات منع العنف الجنساني، وإعمال حقوق الإنسان وإنفاذ القانون، وخفارة المجتمعات المحلية، وإدارة حركة المرور، وأعمال الاستخبارات الأساسية، والتحقيقات الجنائية الأساسية، والحماية الأمنية المباشرة، ودوريات الحدود، والتحقيق في قضايا العقاقير والمخدرات، وإدارة المباني والممتلكات، وإدارة السجلات والبيانات، وإدارة الأزمات والكوارث
تقديم التوجيه المتعلق بالعمليات والشؤون الإدارية إلى الشرطة الوطنية التيمورية من أجل تعزيز القدرات العملية لوحدها المتخصصة، بما في ذلك وحدة التدخل السريع، والوحدة البحرية، ووحدة الحماية المباشرة، ووحدة شؤون الهجرة، ووحدة دوريات الحدود، ووحدة الشرطة الاحتياطية		كانت خطط مشاطرة المقرر مع وحدات دوريات الحدود في ثلاث مقاطعات (ببونارو، وكوفاليم، وأوكوسي) في طور الإنجاز في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وكانت إجراءات التشغيل الموحدة قيد الصياغة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة إلى الشرطة الوطنية التيمورية بشأن وضع وتنفيذ خطة أمنية لفترة ما بعد الانتخابات، وذلك عن طريق عقد اجتماعات أسبوعية	نعم	عُقدت اجتماعات أسبوعية وأسديت المشورة إلى الشرطة الوطنية. وقد وضعت الخطة وتم تنفيذها
عقد اجتماعات اتصال أسبوعية مع قوات الأمن الدولية لتنسيق المسائل الأمنية، بما في ذلك استرجاع الأسلحة المفقودة	نعم	عن طريق الاجتماعات الأسبوعية لفرقة العمل المعنية بالأمن واجتماعات منتدى التنسيق الثلاثي وكذلك اجتماعات المنتدى على المستوى التنفيذي. وعقدت اجتماعات إضافية تتعلق ببرنامج جمع الأسلحة
قيام أفراد شرطة البعثة، بالاشتراك مع قوات الأمن الدولية، باعتقال جميع السجناء الذين فروا من سجن ديلي في آب/أغسطس ٢٠٠٦، وتسليمهم إلى عهدة السلطات الوطنية	١٤	سجينا اعتقلوا (ما زال هناك ٣٦ سجينا فارا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨) لا تزال الجهود جارية، حيث تواصل إدارة التحقيقات الوطنية والشرطة الوطنية العمل معاً في سبيل إلقاء القبض على من تبقى من السجناء الفارين
عقد اجتماعات أسبوعية مع وزير الدولة للشؤون الأمنية لاستعراض الحالة الأمنية وتنسيق الترتيبات الأمنية	نعم	عقد مفوض شرطة البعثة اجتماعات أسبوعية مع وزير الدولة للشؤون الأمنية لاستعراض الحالة الأمنية وتنسيق الترتيبات الأمنية، ومناقشة سائر المسائل ذات الصلة بالموضوع
إسداء المشورة، عن طريق عقد اجتماعات منتظمة، بشأن تنفيذ أحكام الترتيب المتعلق بإعادة إحلال الأمن العام وصونه في تيمور - ليشتي والمساعدة في إصلاح الشرطة الوطنية ووزارة الدولة للشؤون الأمنية وإعادة هيكليتهما وإعادة بنائهما	نعم	أسديت المشورة من خلال عقد اجتماعات أسبوعية مع وزير الدولة للشؤون الأمنية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة إلى حكومة تيمور - ليشتي والمناخين الدوليين وفريق الأمم المتحدة القطري، عن طريق عقد اجتماعات ربع سنوية، بشأن وضع وتنفيذ "اتفاق دولي" بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي بخصوص الأمن العام	نعم	نتيجةً للمشاورات التي أجريت بقيادة البعثة بشأن الأولويات الوطنية في عام ٢٠٠٧، أعلن عن بدء نفاذ الاتفاق الدولي (يشار إليه حالياً باسم الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨) خلال اجتماع شركاء تيمور - ليشتي في التنمية، المعقود في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨. وتشمل المجالات الستة ذات الأولوية المحددة ضمن الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨ السلامة والأمن العامين
تنظيم حملة إعلامية على الصعيد الوطني بشأن الأمن، تشمل إصدار أخبار أسبوعية تلفزيونية وإذاعية ومكتوبة، من قبيل النشرات الصحفية والملصقات وورقات المعلومات وصحائف الوقائع، وتنظيم إحاطات إعلامية أسبوعية للصحفيين والمشاركة في مناسبات التوعية المجتمعية	نعم	يجري رصد تنفيذ الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨ بواسطة آلية مؤلفة من ٦ أفرقة عاملة، يضطلع كل فريق منها بالمسؤولية عن مجال من المجالات الستة ذات الأولوية التي جرى تحديدها. والبعثة عضو في الأمانة التي توجّه مسار جهود الرصد، وتساعد في صوغ التوصيات المتعلقة بالسياسات، وتتصدى لمسائل الأداء أو العراقيل التي تعيق سير الأفرقة العاملة نُظمت حملة إعلامية على الصعيد الوطني بشأن مسائل تتعلق بقطاع الأمن وسيادة القانون، شملت إنتاج ٤٩ برنامجاً إذاعياً أسبوعياً، والاشتراك في إنتاج برنامج حوار شهري تفاعلي/بالاتصال الهاتفي بشأن المسائل الأمنية يُبث على أمواج الإذاعة الوطنية، و ١٠ أنباء مصورة بالفيديو تُبث على شاشات التلفزة الوطنية، وعرض بالشرائح المصورة باستخدام الوسائط المتعددة مدته ١٥ دقيقة يتناول وحدة الأشخاص المستضعفين التابعة للشرطة الوطنية ويوثق علاقات التعاون بين شرطة البعثة والشرطة الوطنية، كما قدمت ٧٢ إحاطة أسبوعية بشأن قطاع الأمن موجهة إلى الفئات المستهدفة، بما يشمل عامة الناس في مخيمات المشردين داخلياً، وأُجريت ١٨٠ مقابلة مع ممثلي الصحافة الوطنية والدولية، وصدرت خمس نشرات صحفية، وعُقد ١٦ مؤتمراً صحفياً، ونُظمت ١٨ مناسبة للتوعية المجتمعية بالاشتراك مع المجتمع المدني والجمهور بشأن مواضيع تتعلق بالأمن

النواتج المقررة	النواتج المنجزة	
	(العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		وصدرت ٢ ٧٥٠ نسخة من كتيبات الجيب والبطاقات المتعلقة بموضوع معايير حقوق الإنسان وممارستها لأغراض إنفاذ القانون في تيمور - ليشتي، وتم توزيعها على أفراد الشرطة التيمورية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧). وبناءً على طلب رئيس الوزراء، قُدمت إلى الحكومة ٦ ٠٠٠ نسخة أخرى من كتيبات الجيب والبطاقات من أجل توسيع نطاق التوزيع. والبعثة هي التي أصدرت الكتيبات وأبلغت الصحافة بشأن عملية التوزيع

الإنجاز المتوقع ٢-٢: المحافظة على الاستقرار في المناطق الحدودية من تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
محافظة السلطات التيمورية على حدود دولية مستقرة تؤدي وظيفتها بشكل كامل	كانت جميع نقاط الاتصال والمراكز الحدودية تؤدي وظيفتها بشكل كامل من خلال التنسيق المناسب بين وحدة دوريات الحدود التابعة للشرطة الوطنية التيمورية والجيش الوطني الإندونيسي، وكذلك بين نظرائهما المعنيين بشؤون الهجرة والحجر الصحي المرابطين على الحدود

النواتج المقررة	النواتج المنجزة	
	(العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد أربعة اجتماعات اتصال مع جهازي الأمن الحدودي التيموري والإندونيسي لتيسير حل المنازعات الحدودية بالوسائل السلمية	نعم	عُقدت اجتماعات اتصال تنسيقية كلما طلب ذلك جهازا الأمن الحدودي التيموري والإندونيسي
تخصيص ٧ ٣٢٠ (يوماً × فرداً) لتسيير دوريات الاتصال العسكري (مراقبان لكل دورية × ١٠ دوريات في اليوم × ٣٦٦ يوماً) لرصد الحالة الأمنية على الحدود	٧ ٣٢٠	(يوماً × فرداً) لتسيير دوريات الاتصال العسكري

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد أربعة اجتماعات اتصال مع جهاززي الأمن الحدودي التيموري والإندونيسي لتيسير حل المسائل المتعلقة بالوسائل السلمية، بما في ذلك تعليم الحدود	١	عُقد اجتماع اتصال واحد في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧ مع قائد وحدة دوريات الحدود التابعة للشرطة الوطنية التيمورية ونائب قائد القطاع للجيش الوطني الإندونيسي في مقاطعة أوكوسي من أجل تيسير حل المسائل المتصلة بالأمن
عقد اجتماعين لإسداء المشورة إلى جهاز الأمن الحدودي التيموري بشأن مسائل الأمن الحدودي في فترة ما بعد الانتخابات		و لم تُعقد الاجتماعات الأخرى نظراً لعدم تقديم أي طلبات لعقدها. وناقشت الحكومة التيمورية مسألة تعليم الحدود مباشرة مع الحكومة الإندونيسية. وقدمت البعثة أيضاً الدعم اللوجستي في مجال تعليم الحدود عند الطلب رغم عدم انعقاد أي اجتماعات، أُسديت المشورة عن طريق إقامة الاتصال بشكل منتظم مع جهاززي الأمن الحدودي التيموري والإندونيسي بشأن الأمن الحدودي في فترة ما بعد الانتخابات

الإنجاز المتوقع ٢-٣: تعزيز قدرات قطاع الأمن في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
قبول الحكومة لخطة عمل شاملة بشأن استعراض قطاع الأمن	لم تتم الموافقة على خطة عمل شاملة حتى تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وجرى توزيع خطة استعراض قطاع الأمن المقترحة على مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين في شباط/فبراير ٢٠٠٨، ويُعزى التأخير أساساً إلى أحداث ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨
	وأنشئ الفريق الاستشاري للرئيس المعني بخطة استعراض قطاع الأمن، ووافقت الحكومة على هيكل تنسيقي ثلاثي المستويات لقيادة عملية استعراض قطاع الأمن، في آب/أغسطس ٢٠٠٧
	وجرى التوقيع على وثيقة مشروع الاستعراض الشامل لقطاع الأمن في تيمور - ليشتي في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

وزادت تعهدات الجهات المانحة بتمويل مشروع استعراض قطاع الأمن لتبلغ ١,٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

تنفيذ الحكومة خطط العمل المحددة للسنة الأولى لإصلاح قطاع الأمن

إلى تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، لم تحدد بعد الحكومة خطط العمل، وعقدت سلسلة من المناقشات التي ركزت على عملية إعداد سياسة أمنية وطنية، وتعزى حالات التأخير أساساً إلى أحداث ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، التي أسفرت عن إعلان حالة الحصار وإنشاء الحكومة لقيادة مشتركة مكونة من القوات المسلحة التيمورية وقوات الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي لمعالجة حالة الأزمة، وفي هذا السياق، وجهت الحكومة نظرها إلى برنامج الأولويات الوطنية بالتزامن مع اجتماع شركاء التنمية لتيمور - ليشتي يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨

وأنشأ وزير الدولة لشؤون الأمن فريقاً عاملاً معنياً بسياسة الأمن الوطني من أجل إعداد السياسة الأمنية الوطنية لتيمور - ليشتي، وعرض وزير الدولة لشؤون الأمن الإطار المرجعي ليكون أساساً/دليلاً للفريق العامل المعني بسياسة الأمن الوطني في الأنشطة التي يضطلع بها، وأنتج الفريق العامل المعني بسياسة الأمن الوطني سلسلة مشاريع لسياسة الأمن الوطني تعرف بما يسمى "السياسة الأمنية الوطنية لتيمور - ليشتي ٢٠٠٨-٢٠١٣"

وبادرت الحكومة إلى استعراض وصياغة القوانين الأساسية وغيرها من القوانين التنظيمية ذات الصلة المتعلقة بقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والقوات المسلحة التيمورية، وذلك بالتعاون مع فريق وحدة دعم قطاع الأمن التابعة للبعثة، عن طريق سلسلة من الاجتماعات، ومساعدة الفريق الدراسي الذي عينه وزير الدولة لشؤون الأمن

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وبعد سلسلة من المناقشات بشأن خطة العمل الحكومية الخماسية السنوات لإصلاح قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وإعادة هيكليتها وإعادة بنائها، أنشأ وزير الدولة لشؤون الأمن لجنة تعمل وفق

اختصاصات مستقلة من أجل توضيح أوجه التداخل والثغرات وإدماج خطة الإصلاح وإعادة الهيكلة وإعادة البناء التي تقترحها البعثة وخطة الحكومة مع بعضهما في وثيقة واحدة

جرت مشاورات واسعة مع قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ووزارة الأمن بشأن مشاريع جديدة للقوانين الأساسية والتنظيمية لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ومدونة الأحكام التأديبية لها، لكنها لم تعرض بعد على البرلمان لاعتمادها، وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كانت المشاريع معروضة على وزير الدولة لشؤون الأمن لإبداء مزيد من التعليقات عليها

وينشئ القانون الأساسي المنقح لوزارتي الدفاع والأمن مديرية داخل الوزارة (مكتب القوة ٢٠٢٠) مسؤولة عن دراسة برنامج تطوير القوات المسلحة لتيمور - ليشتي وإعداده وتنفيذه، (المستشار الخاص لوحدة دعم قطاع الأمن التابعة للبعثة هو جهة التنسيق للقوة ٢٠٢٠)

اعتماد البرلمان الوطني التشريع المتصل بالقوات المسلحة لتيمور - ليشتي وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ووزارة الدفاع والأمن عقب الاستعراض الشامل لقطاع الأمن

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تقديم المشورة إلى القوات العسكرية التيمورية، ووزير الدولة للدفاع وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ووزير الدولة لشؤون الأمن بشأن إقامة آليات للتنسيق الأمني	نعم	بدأ العمل في إنشاء آليات للتنسيق الأمني لكنه لم يكتمل بعد (حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨) واجتمع نائب الممثل الخاص للأمين العام مع وزير الدولة لشؤون الأمن وناقشا إمكانية إنشاء آليات للتعاون الأمني بين القوات المسلحة التيمورية وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في مجالات المساعدة الإنسانية والتصدي لحالات الطوارئ وتسيير دوريات مشتركة على الحدود والأمن البحري. وقدمت البعثة المشورة إلى الحكومة بشأن إعادة هيكلة القوات المسلحة التيمورية وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والعمليات المشتركة وإدارة الحدود والأمن البحري

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تقديم المشورة إلى القوات المسلحة التيمورية ووزير الدولة للدفاع بشأن استعراض التشريعات وتنفيذ الخطة الرئيسية المنقحة لتطوير القوات، ووضع السياسة الاستراتيجية، والتطوير المؤسسي، وذلك عن طريق التواجد في نفس المواقع وعقد الاجتماعات	نعم	وتوقفت المناقشات المتعلقة بإمكانية إنشاء آليات للتعاون الأمني بشأن العمليات المشتركة بين القوات المسلحة التيمورية وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وإدارة الحدود والأمن البحري بعدما أنشأت الحكومة قيادة مشتركة مؤلفة من القوات المسلحة التيمورية ووحدات قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في أعقاب أحداث ١١ شباط/فبراير
تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن وضع سياسة وطنية للدفاع وخطة لإصلاح القوات المسلحة التيمورية، وذلك عن طريق عقد ١٢ اجتماعا	نعم	أجرت وحدة دعم قطاع الأمن التابعة للبعثة اجتماعات منتظمة مع وزير الدولة للدفاع وقائد القوات المسلحة التيمورية وآخرين من كبار مسؤولي الدفاع بغية تيسير عملية استعراض قطاع الأمن، وتقاسم المستشارون الخاصون التابعون لوحدة دعم قطاع الأمن نفس المبادئ مع مكتب وزير الدولة للدفاع والقوات المسلحة التيمورية واحتفظوا بمكاتب هنالك وعرضت وحدة دعم قطاع الأمن، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، مشروعا أوليا لإطار السياسة الأمنية الوطنية على وزير الدولة للدفاع وتنقيحها لخطة تطوير القوات المسلحة التيمورية للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢، وافق عليهما مجلس الوزراء عقدت وحدة دعم قطاع الأمن اجتماعات منتظمة مع وزير الدولة للدفاع وقائد القوات المسلحة التيمورية لتقديم المشورة بشأن تنفيذ خطة تطوير القوات المسلحة التيمورية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ وقُدمت المشورة أيضا بشأن إعداد ميزانية الدفاع للسنتين الماليتين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ وإعادة هيكلة القوات المسلحة التيمورية بغية تحقيق أهداف عام ٢٠١٠ وتنفيذ بعض الأولويات التي حددتها خطة القوة ٢٠٢٠ وأهدافها القصيرة الأجل المتوخى تحقيقها بحلول عام ٢٠١٠

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن استعراض وصياغة تشريع متعلق بالقوات المسلحة التيمورية ومكتب وزير الدولة للدفاع والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ومكتب وزير الدولة لشؤون الأمن، على النحو الذي يقتضيه استعراض قطاع الأمن، وذلك عن طريق عقد ثمانية اجتماعات	نعم	تم ذلك أساساً عن طريق المستشارين الخاصين التابعين لوحدة دعم قطاع الأمن في مكتب وزير الدولة للدفاع قُدمت المشورة إلى قائد القوات المسلحة التيمورية بشأن القانون الأساسي المقترح المتعلق بالقوات المسلحة التيمورية الذي لا يزال، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قيد الصياغة من جانب الفريق الدراسي للقوة ٢٠٢٠، وقدمت المشورة أيضاً بشأن استعراض التشريع ذي الصلة وصياغته، وقانون جديد خاص بالتجنيد في صفوف القوات المسلحة التيمورية (يتوقع أن يعرض على البرلمان في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨)، وقانون يتعلق بالشرطة العسكرية (سيقدم إلى مكتب وزير الدولة للدفاع بحلول الربع الثالث من عام ٢٠٠٨)، وخطة إصلاح قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها، وقوانين أساسية جديدة لوزارة الدفاع والأمن (وافق عليها البرلمان في حزيران/يونيه ٢٠٠٨)
تقديم المشورة إلى قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ووزير الدولة لشؤون الأمن بشأن إقامة الهياكل المؤسسية والإدارية ووضع السياسات الاستراتيجية، وذلك عن طريق التواجد في نفس المواقع وعقد الاجتماعات	نعم	عن طريق التواجد في نفس المواقع وعقد اجتماعات مع وزير الدولة لشؤون الأمن وقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، ومنذ منتصف شباط/فبراير إلى نهاية أيار/مايو ٢٠٠٨، أي أثناء حالة الحصار التي أعقبت أحداث ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، لم يكن ضباط قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الذين شاركوا في العمليات التي نفذتها القيادة المشتركة، تحت الإشراف أو المسؤولية المباشرين لمفوض الشرطة، ولم يكن مفوض الشرطة جزءاً أساسياً من القيادة المشتركة
تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن الدور والمسؤوليات المنوطة بقوات الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ووزير الدولة لشؤون الأمن، وذلك عن طريق عقد ستة اجتماعات	نعم	عقدت ٦ اجتماعات بشأن الدور والمسؤوليات المنوطة بقوات قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ووزير الدولة لشؤون الأمن

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة إلى قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ووزير الدولة لشؤون الأمن بشأن إنشاء آليات للرقابة الداخلية والخارجية لقوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي	نعم	عن طريق عقد اجتماعات مع وزير الدولة لشؤون الأمن ونائب قائد قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي لشؤون الإدارة والتطوير تتعلق بإنشاء آليات للرقابة الداخلية والخارجية لقوة الشرطة الوطنية، وقدمت المشورة أيضا إلى مجموعة مختارة من ضباط قوة الشرطة الوطنية الذين قاموا بإعداد مشاريع القوانين المتعلقة بآليات التأديب الخاصة بالشرطة، التي قدمت إلى وزير الدولة لشؤون الأمن لاستعراضها
تنظيم ثلاثة اجتماعات مع الشركاء من المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، لتقييم الإصلاحات الجارية في قطاع الأمن وضمان إدراج شواغلها، بما في ذلك الشواغل المتصلة بالمسائل الجنسانية، في المشورة بشأن السياسات	نعم	أنشئ الفريق العامل المشترك بين وحدة دعم قطاع الأمن والمجتمع المدني، والذي يضم ممثلين عن المنظمات النسائية، واستضافت وحدة دعم قطاع الأمن سلسلة من اجتماعات الاتصال العام في المقاطعات التي شاركت فيها منظمات غير حكومية وطنية ودولية، بما في ذلك المجموعات النسائية وقدمت المشورة إلى تجمع ريديفيتو (REDEFETO) الذي يضم ١٨ منظمة نسائية
إكمال فرز ٣ ٠٠٠ فرد من أفراد قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي	٣ ١١٥	عدد أفراد قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الذين أكملوا عملية الفرز
تقديم تدريب لمدة أسبوع واحد لتحديث المعلومات لجميع أفراد قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الذين تم فرزهم	٣ ٠٧٦	عدد أفراد قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الذين أكملوا دورة منح الشهادات المؤقتة، بمن فيهم ٢ ٨٨٢ فردا (٩٧ في المائة من مجموع الأفراد) و ١٨١ مفتشا مساعدا (٩٤ في المائة من مجموع المفتشين المساعدين) و ١٣ مفتشا (٥٧ في المائة من مجموع المفتشين)، وإلى تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، لا يزال ٢١ ضابطا في انتظار دورة منح الشهادات المؤقتة، فيما لم ينجح ٨ ضباط في إكمال الدورة التدريبية
تقديم تدريب لأفراد قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الذين تم فرزهم لكي يكتسبوا كفاءة في استخدام الأسلحة النارية، قبل الإذن لهم بحمل المسدسات	نعم	من بين ٣ ١١٥ من أفراد قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الذين خضعوا للفرز، نجح ١ ٧٦٦ (٥٧ في المائة) في إكمال دورة منح شهادات الأسلحة النارية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم الإرشاد لمدة ٦ أشهر لأفراد قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي الذين تم فرزهم وإعادة تدريبهم في مجال توفير خدمات حفظ النظام والأمن في المجتمعات المحلية في تيمور - ليشتي، بما في ذلك إصدار الشهادات لهم للاضطلاع بالمهام التنفيذية على النحو الكامل	نعم	من أصل ٣٠٧٦ من أفراد قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي الذين أكملوا دورة منح الشهادات المؤقتة، صدرت شهادات كاملة لما مجموعه ٥٩٩ منهم، وإلى تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كان العدد المتبقي البالغ ٢٤٧٧ فرداً في مراحل مختلفة من برنامج الإرشاد والتوجيه وفي أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٨، جرى تنقيح برنامج الإرشاد ليعطي فترة ثمانية أسابيع مع نظام إبلاغ أسبوعي عن الإرشاد، ومن المقرر أن تصدر شهادات كاملة بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لما نسبته ٨٠ في المائة من قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي، وستكتمل عملية الإرشاد لكافة أفراد قوة الشرطة بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩
تقديم التدريب المتخصص أثناء الخدمة في مجال حفظ النظام والأمن في المجتمعات المحلية لتعزيز مهارات وكفاءات أفراد قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، واستخدام القوة، والتوعية بالمسائل الجنسانية والتحلي بالروح المهنية والمساءلة	نعم	وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، لا يزال ما مجموعه ٢٤٢ من ضباط قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي، في انتظار نتائج تحقيقات مكتب المعايير المهنية والتأديب بشأن التحقيقات الجنائية وأحكام المحاكم أو توصيات فريق التقييم في ٣٠ حزيران/يونيه، ٢٠٠٨ أكمل ٧٢ فرداً و ١١ مفتشاً مساعداً دورة منح الشهادات المؤقتة، وشملت كافة الدورات المسائل الجنسانية ومواضيع حقوق الإنسان واستخدام القوة والتحلي بالروح المهنية والمساءلة وعقدت أيضاً ١٣ إحاطة بشأن التوعية بالمسائل الجنسانية، تمثلت في أربع مناسبات تدريبية في مجال حقوق الإنسان مدة كل منها يوم واحد، لفائدة أعضاء قوة المهام الخاصة التابعة لقوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي، وأربع مناسبات تدريبية في مجال حقوق الإنسان مدة كل منها خمسة أيام، لفائدة ٢٤ من ضباط قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي، بالتعاون مع أمين حقوق الإنسان والعدل وشركاء آخرين

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
عقد حلقة عمل تدريبية واحدة لأفراد قوة الشرطة الوطنية لتييمور - ليشتي في مجال العنف الجنساني	٢	دورتان جرى تنظيمهما لتدريب المدربين على منع العنف الجنساني في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وتدريب ما مجموعه ٤٣ من مدربي قوة الشرطة الوطنية لتييمور - ليشتي في مجال التحقيق في قضايا العنف الجنساني
تقديم المشورة إلى الحكومة والمناخين الدوليين وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن وضع وتنفيذ اتفاق دولي بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، وذلك عن طريق عقد اجتماعات ربع سنوية	نعم	أفضت المشاورات التي أجريت بقيادة البعثة بشأن الأولويات الوطنية في عام ٢٠٠٧، عن بدء نفاذ الاتفاق الدولي (الذي يعرف حالياً بالأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨) أثناء اجتماع شركاء تيمور - ليشتي في التنمية المعقود في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨، وتتعلق المجالات الستة ذات الأولوية المحددة ضمن الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨ بإصلاح قطاع الأمن ويجري رصد تنفيذ الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨ بواسطة آلية مؤلفة من ٦ أفرقة عاملة، يضطلع كل فريق منها بالمسؤولية عن مجال من المجالات الستة ذات الأولوية التي جرى تحديدها، والبعثة عضو في الأمانة، التي توجه مسار جهود الرصد وتساعد في صوغ التوصيات المتعلقة بالسياسات وتتصدى لمسائل الأداء أو العراقيل التي تعيق سير الأفرقة العاملة

الإنجاز المتوقع ٢-٤: إحراز تقدم نحو مراعاة حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

صياغة الحكومة تقريرين عن تنفيذ معاهدتين دوليتين لحقوق الإنسان تكون الحكومة قد حددتهما من ضمن المعاهدات الخمس التالية: (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم)

التزمت الحكومة بتقديم التقارير في إطار المعاهدات، ولكن قيدتها مسائل تتعلق بالقدرات. وقُدِّم تقرير عن اتفاقية حقوق الطفل خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابقة. وكان يجري، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وضع تقرير حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في صيغته النهائية وسيركز التقرير المقبل، الذي ستوقف صياغته على توفر القدرات لدى وزارة الشؤون الخارجية، على تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

وكان يجري، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، استعراض مقترح يقضي بإنشاء وحدة لإعداد التقارير في إطار المعاهدات تابعة لوزارة الشؤون الخارجية. وكان يتم تعيين استشاري دولي بالوزارة لدعم صياغة التقارير الخاصة بمعاهدة حقوق الإنسان

أجرى مكتب المدعي العام ١١ تحقيقاً (لم تكتمل بعد)، ومحاكمتين (اكتملتا)، وقضية واحدة قيد الاستئناف، وقضية واحدة قيد المحاكمة، ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وحزيران/يونيه ٢٠٠٨ لمتابعة تنفيذ توصيات لجنة التحقيق:

وأقرت وزارة التضامن الاجتماعي نظامين لتعويض ضحايا أزمة عام ٢٠٠٦. وتم تمديد النظام المبدئي حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لتغطية قضايا العنف ذات الصلة بفترة ما قبل الانتخابات وما بعدها

مواصلة تنفيذ الأجهزة السيادية (البرلمان والحكومة والرئيس والسلطة القضائية) للتوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الخاصة المستقلة لتيمور - ليشتي، وتوصيات آليات العدالة الانتقالية الأخرى، بما في ذلك لجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة، والفريق الخاص المعني بالجرائم الجسيمة

مؤشرات الإنجاز المقررة		مؤشرات الإنجاز الفعلية	
إنجاز مكتب المدعي العام ٨٠ تحقيقا إضافيا في قضايا الجرائم الجسيمة المرتكبة في عام ١٩٩٩		أنجز فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة ٢٠ تحقيقا إضافيا تحت إشراف مكتب المدعي العام في أعقاب التوقيع في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ على الاتفاق بين الأمم المتحدة وجمهورية تيمور - ليشتي فيما يتعلق بتقديم المساعدة لمكتب المدعي العام في تيمور - ليشتي. وقام موظفو شؤون التحقيقات والقوانين بفريق التحقيق في الجرائم الجسيمة بتحليل نسبة ٨٠ في المائة من ملفات القضايا، وتقييم الأدلة القائمة والمحتملة وتحديد أولوية القضايا	
النواتج المقررة		النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	
تقديم المشورة إلى الحكومة والمنظمات غير الحكومية المحلية والمؤسسات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن تنفيذ توصيات لجنة حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك عن طريق عقد ١٢ اجتماعا		نعم	
		عُقد اجتماعان مع فريق الأمم المتحدة القطري، وقُدِّم عرض لموظفي الفريق القطري (بشأن قضايا حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي، بما فيها حقوق المرأة والطفل) خلال تدريب على النهج القائمة على حقوق الإنسان الرامية إلى برمجة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي حين قُدمت المشورة بشأن صياغة التقارير المقدمة إلى هيئات الأمم المتحدة، لم تعقد اجتماعات أخرى نظرا لعوامل التأخير في صياغة التقارير	
		وقدمت المساعدة في صياغة مذكرة الإحاطة الخاصة بفريق الأمم المتحدة القطري، التي عرضتها اليونيسيف على الفريق العامل لما قبل الدورة التابع للجنة حقوق الطفل، مع حضور بعثة الأمم المتحدة اجتماع الفريق العامل. وقدمت المساعدة إلى الحكومة في الرد على قائمة المسائل التي ينبغي تناولها لدى النظر في التقرير الأولي للحكومة بشأن لجنة حقوق الطفل	
		عُقد اجتماع مع وزارة الشؤون الخارجية لمتابعة الخطط الرامية إلى إذكاء الوعي بتوصيات لجنة حقوق الطفل	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة إلى البرلمان الوطني، والأمانة التقنية للجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة، والمنظمات غير الحكومية المحلية بشأن إنشاء آلية متابعة للجنة، وذلك عن طريق عقد ٨ اجتماعات	نعم	لم تجر مناقشة رسمية بشأن آلية متابعة نظرا لعدم مناقشة تقرير لجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة في البرلمان (أصدر كبير الاستشاريين لفترة ما بعد الأمانة التقنية للجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة مشروع ورقة مفاهيمية في آب/أغسطس ٢٠٠٨ للجنة البرلمانية ألف بشأن كيفية ربط هذه المؤسسة بلجنة الحقيقة والصدقة وتدابير الرأفة)
تقديم الإرشاد لـ ١٠٠ ممثل للمنظمات غير الحكومية المحلية، ومن بينها منظمات نسائية، في ديلي و ١٢ مقاطعة، بهدف التثقيف بحقوق الإنسان ورصدها والتحقيق فيها، وقوانين حقوق الإنسان	نعم	جرى تدريب ما مجموعه ٣٤٥ موظفا بالمنظمات غير الحكومية في ١٦ حلقة عمل ودورة تدريبية عن التثقيف بحقوق الإنسان ورصدها والتحقيق فيها، وقوانين حقوق الإنسان و/أو التشريعات ذات الصلة
		وتلقى ٥٠ موظفا، من أصل ٣٤٥ موظفا، يعملون في مجال التربية المدنية الدعم العادي من قسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية من خلال برنامج إرشاد، بما في ذلك التدريب والرصد
		وتلقت ٥ منظمات غير حكومية (٧ موظفين) في ديلي الدعم التقني العادي والمساعدة فيما يتعلق بمشروع قاعدة بيانات انتهاكات حقوق الإنسان
		وتلقت ٣ منظمات غير حكومية (حوالي ٢٥ موظفا)، يدعمها مشروع مساعدة تآزر المجتمعات المحلية المشترك بين البرنامج الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان، المساعدة التقنية المستمرة في تنفيذ مشاريعها طوال الفترة المشمولة بالتقرير
		وصدرت ١٠٠٠ نسخة من دليل رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدل وكذلك وكالات الأمم المتحدة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم ست حلقات عمل لموظفي مكتب أمين حقوق الإنسان والعدل، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق المحتجزين، والوساطة والتوفيق، وحقوق الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال	٧	عقدت حلقة عمل لمدة أسبوع واحد حول التثقيف بحقوق الإنسان، وحلقة عمل لمدة أسبوعين عن رصد حقوق الإنسان؛ وخمس حلقات عمل حول التدريب والإرشاد على مهارات الكتابة، ورصد حقوق الإنسان للمشردين داخليا، وتدريب المدربين لمديري المخيمات، وتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على استخدام القوة، والتدريب والإرشاد في مجال تحقیقات حقوق الإنسان
		وإضافة إلى ذلك، قُدم الإرشاد اليومي أثناء العمل إلى إدارة الرصد بمكتب أمين قضاء الأحداث، وحق المرأة في التعليم (تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، وإدارة التحقيقات بمكتب الأمين بشأن الجوانب الإدارية والتقنية لتحقيق حقوق الإنسان (شباط/فبراير - حزيران/يونيه ٢٠٠٨)
		وعقدت ٤ حلقات عمل مدة كل منها نصف يوم بشأن دليل ونظام إدارة الشكاوى بمكتب الأمين (نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، وقدمت المشورة بشأن مسودة دليل الأمين لمعالجة الشكاوى
		واضطلع مكتب الأمين بدور نشط في رصد قضايا حقوق الإنسان خلال فترة الحصار. وناقش قسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، في اتصال وثيق مع مكتب الأمين، قضايا حقوق الإنسان خلال فترة الحصار، وقدم المشورة فيما يتعلق بنشر مكتب الأمين التقارير ذات الصلة. كما أجرى ٣ زيارات رصد ميدانية مشتركة (شباط/فبراير - نيسان/أبريل ٢٠٠٨) مع مكتب الأمين
رصد المحاكم ومراكز الاحتجاز والسجون أسبوعيا في ديلي و ١٢ مقاطعة، وتقديم تقارير عن ذلك إلى الحكومة	نعم	قامت ٥ فرق رصد إقليمية برصد المحاكم ومراكز الاحتجاز والسجون أسبوعيا في ديلي و ١٢ مقاطعة، ومتابعة الحالات الفردية الرئيسية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة إلى وزارة التعليم في مجال تدريب المدرسين وتنفيذ برنامج التثقيف بحقوق الإنسان، في شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	نعم	وعُرضت التقارير على السلطات المختصة على الصعيدين المحلي والوطني في الحالات التي تحدثت فيها شواغل بشأن حقوق الإنسان قُدمت المشورة من خلال ٢٨ اجتماعا عقدت مع وزارة التعليم (تموز/يوليه ٢٠٠٧ - حزيران/يونيه ٢٠٠٨)، ومع اليونيسيف وأجريت ٣ دورات تدريبية قبل الانضمام إلى الخدمة، و ٣ دورات تدريبية أثناء الخدمة، للمدرسين بشأن التثقيف بحقوق الإنسان. وجرى تدريب ما مجموعه ٥٠ مدرسا قبل الانضمام للخدمة، و ٦٠ مدرسا أثناء الخدمة، يعملون في المقاطعات
تقديم المشورة إلى اللجنة البرلمانية ألف (لجنة الحريات الأساسية والحريات والضمانات) بشأن وضع مشروع قانون يتوافق مع معايير حقوق الإنسان الدولية	نعم	عقدت جلسة إحاطة أولية للبرلمان الجديد، في آب/أغسطس ٢٠٠٧، بشأن دوره في النهوض بحقوق الإنسان وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، عُقد اجتماع مع رئيس البرلمان الوطني لبحث التعاون مع اللجان ألف وباء وحاء، بما في ذلك عقد حلقات عمل/إحاطات عن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وقدمت المشورة والتعليقات من خلال اجتماعات عقدت كل أسبوعين لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالعدالة بشأن مشروع قانون التفويض التشريعي في المسائل الجنائية، ومشروع قانون تنظيم مهنة المحاماة والتدريب القانوني؛ وعقدت دورات تدريبية للمدرسين بشأن التثقيف بحقوق الإنسان (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)، ومشروع قانون حماية الشهود، ومشروع قانون مكافحة العنف العائلي، ومشروع قانون فنون القتال وقدمت المشورة أيضا من خلال زيارات أسبوعية إلى البرلمان

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
مواصلة التحقيق في ٣٦٠ قضية متبقية من قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩	نعم	منذ الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة تيمور - ليشتي في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعد موظفو فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة قوائم مفصلة للمصادر المتاحة في مكتب المدعي العام تضم ملفات قضايا التحقيقات الجارية وغيرها من الوثائق والأدلة المادية وعينات الحمض النووي الريبي. وعلاوة على ذلك، قام موظفو شؤون التحقيقات والقوانين بالفريق بتحليل ملفات القضايا وتقييم الأدلة القائمة والمحتملة وتحديد أولويات القضايا وإعداد خطط تحقيق مفصلة. وأتم الفريق، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، التحقيق في ٢٠ قضية
تقديم المشورة إلى الحكومة والمناخين الدوليين وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن تنفيذ 'اتفاق دولي' بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي بخصوص حقوق الإنسان، وذلك عن طريق عقد اجتماعات ربع سنوية	نعم	نتيجة للمشاورات التي أجريت بقيادة بعثة الأمم المتحدة بشأن الأولويات الوطنية في عام ٢٠٠٧، أعلن عن بدء نفاذ الاتفاق الدولي (يشار إليه حالياً باسم الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨)، في اجتماع شركاء تيمور - ليشتي في التنمية المعقود في الفترة ٢٧-٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨. ويتصل العديد من المجالات الرئيسية في الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨ بحقوق الإنسان
تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن وضع برنامج لإصلاح المجتمعات المحلية والعدل. يحول من صندوق التضامن	نعم	ويجري رصد تنفيذ الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨ بواسطة آلية مؤلفة من ٦ أفرقة عاملة، يضطلع كل فريق منها بالمسؤولية عن مجال من المجالات الستة ذات الأولوية التي جرى تحديدها. وبعثة الأمم المتحدة عضو في الأمانة، التي توجه مسار جهود الرصد، وتساعد في صوغ التوصيات المتعلقة بالسياسات، وتتصدى لمسائل الأداء أو العراقيل التي تعيق سير الأفرقة العاملة
تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن وضع برنامج لإصلاح المجتمعات المحلية والعدل. يحول من صندوق التضامن	نعم	عُقد اجتماع مع مستشار الرئيس بشأن برنامج التعويضات المحتمل لضحايا الجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩، واجتماعين مع فريق الخبراء غير الرسمي بشأن التعويضات برئاسة قسم حقوق الإنسان والعدالة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
رصد حالة حقوق الإنسان وتقديم التقارير عنها إلى الحكومة ومكتب المدعي العام ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدل والمؤسسات الحكومية المعنية الأخرى، فضلا عن الإبلاغ العام عن طريق التقارير التي تُقدم إلى مجلس الأمن	نعم	الانتقالية، واجتماع برئاسة المركز الدولي للعدالة الانتقالية بمشاركة القسم، واجتماع برئاسة نائب الممثل الخاص مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمستشار القانوني لبعثة الأمم المتحدة وفريق التحقيق في الجرائم الجسيمة والقسم بشأن إمكانية إنشاء صندوق تضامن تابع للأمم المتحدة التقرير الأول العام لبعثة الأمم المتحدة/قسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية بشأن حالة حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧) وساعد القسم مكتب الأمين في تقديم تقاريره لرصد حالة حقوق الإنسان في مانوفاهي وفيكيكي وباوكاو في أوائل شهر آب/أغسطس ٢٠٠٧، وتقارير رصد حالة المشردين داخليا إلى الحكومة والأطراف المعنية المساهمة في تقارير الأمين العام وإحاطاته المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن حالة حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي تقاسم الممثل الخاص للأمين العام مع رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الأمن تقرير الانتهاكات من جانب فرقة العمل التابعة للشرطة الوطنية (شباط/فبراير ٢٠٠٨) وبدأت التحقيقات الداخلية للشرطة في الحالات المبلغ عنها. وقامت شرطة بعثة الأمم المتحدة بزيادة الإشراف على فرقة العمل تقاسم الممثل الخاص مذكرات أسبوعية عن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان مع رئيس الوزراء خلال فترة الحصار. وقدمت معلومات يومية عند الاقتضاء (شباط/فبراير - أيار/مايو ٢٠٠٨) مذكرة إحاطة مقدمة إلى وزير العدل بشأن سوء المعاملة داخل السجون (آب/أغسطس ٢٠٠٧)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
مذكرة عن الأشخاص المصابين بأمراض عقلية مقدمة إلى وزارة الصحة والجهات المعنية (شباط/فبراير ٢٠٠٨) لضمان توفير الصحة النفسية للأشخاص الذين جرى تحديدهم. ومذكرة عن الإطار القانوني للتدابير/الإجراءات الأمنية التي تتخذها قوات الأمن أثناء حالة الحصار (شباط/فبراير ٢٠٠٨)		
إحاطة عن عوامل التأخير في تحقيق العدالة في قضايا حرق المنازل قُدمت إلى المدعي العام الذي أوعز إلى المدعين بتسريع التقدم جنبا إلى جنب مع الشرطة (آذار/مارس ٢٠٠٨)		
مذكرة عن شواغل حقوق الإنسان المتصلة بعملية عودة المشردين داخليا (آذار/مارس ٢٠٠٨). ومذكرة عن الشواغل المتعلقة بالالتجار المحتمل بالبشر في تيمور - ليشتي (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨). وملاحظات على التحليل القانوني وتعليقات على مشروع قانون العقوبات ومشروع قانون حماية الشهود ومشروع قانون العنف العائلي (كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠٠٨) قدمت إلى وزارة العدل		
تعميم المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان على الصحافة وإدراج مواد في البرامج الصوتية وبرامج الفيديو الأسبوعية التي تنتجها بعثة الأمم المتحدة	نعم	تعميم المعلومات العامة المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك إنتاج برامج إذاعية أسبوعية إلى جانب ٣٠ موضوعا وتقريرا إخباريا، وإجراء ٦٠ مقابلة مع العاملين في الصحافة الوطنيين والدوليين، وإصدار ٣ نشرات صحفية، وعقد ١٢ مؤتمرا صحفيا، ونشر ٢٢ تحقيقا صحفيا عن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وإجراء مسابقة إذاعية عن حقوق الإنسان لمدة أسبوع، وبث ٨ تحقيقات إذاعية للاحتفال تحديدا باليوم الدولي لحقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)، ونشر ٢٠ رسالة فيديو، وإصدار ٣٠٠٠ كتيب عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باللغة التيمومية وزعت على المدارس والجامعات ومؤسسات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		الإعلام والحكومة، وتنظيم ٥ جلسات توعية للجمهور مع المجتمع المدني في ديلي وفي ٣ مقاطعات عن حقوق الإنسان والمسائل ذات الصلة عقد حلقة نقاش عامة بعد مسابقة للتحديث أمام الجمهور عن السلام مع طلاب الجامعات في جامعة ديلي لإحياء ذكرى "اليوم الدولي للسلام" مع ما مجموعه ١٢٠ مشاركاً للتأكيد على احترام حقوق الإنسان والمساءلة باعتبارها حاسمة للسلام. وقبل أسبوعين من المناسبة، أعيد تصميم الملصق الرسمي للأمم المتحدة عن اليوم الدولي للسلام باللغة التبتية، وطبع ما مجموعه ١ ٥٠٠ ملصق وتوزعها في أماكن عامة في أنحاء البلد

الإنجاز المتوقع ٢-٥: تعزيز قدرة قطاع العدل في تيمور ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إنشاء الحكومة نظام تسجيل القضايا وإدارتها في قطاع العدل	تم إنشاء نظام تسجيل القضايا وإدارتها غير أنه لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ لم يصبح قادراً على العمل بكامل طاقته
عدم حدوث زيادة كبيرة في عدد القضايا التي يُنتظر أن يبت فيها قطاع العدل، وكذلك القضايا الإضافية الواردة قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٨، مقارنة بعدد القضايا الحالية البالغ ٣ ٠٠٠ قضية	إنشاء الفريق العامل المشترك بين مكتب المدعي العام والأمم المتحدة، الذي يشمل ممثلين يعينهم مفوض شرطة الأمم المتحدة، من أجل تنفيذ توصيات فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالعدالة المتعلقة بتحسين العلاقات بين الشرطة والادعاء، التي شملت إنشاء نظام لإدارة القضايا بلغ العدد التقديري للقضايا ٧٠٠ ٤ قضية ترجع الزيادة في عدد القضايا إلى عدد الأشخاص الذين يقدمون إفادات للشرطة، مما يدل على الثقة في نظام العدل ومن العوامل التي أسهمت في الزيادة أيضاً عدم تحديد الادعاء أولويات واضحة فيما يتعلق بالقضايا، ونقص الموظفين المؤهلين عموماً، والتأخير في تحقيقات الشرطة

مؤشرات الإنجاز المقررة		مؤشرات الإنجاز الفعلية	
وضع الحكومة خطة لزيادة تطوير قطاع العدل		تمت صياغة خطة لزيادة تطوير قطاع العدل وأُدججت في الأولويات الوطنية للحكومة لعام ٢٠٠٨	
اعتماد الحكومة خطة استراتيجية لتعزيز نظام السجون		قُدمت عدة وثائق إلى وزير العدل كجزء من مشروع الخطة الاستراتيجية لقطاع السجون. وعلى الرغم من عدم اعتماد هذه الوثائق رسمياً فإن مدير السجون يستخدمها	
النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات	
استعراض النظام القضائي التيموري من جانب فريق خبراء مستقل تستعين به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي بالتشاور مع الحكومة	لا	في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ كان الاستعراض متأخراً في انتظار مزيد من المفاوضات/المناقشات مع الحكومة بشأن اقتراح لإجراء استعراض قضائي مستقل	كان وزير العدل قد وضع مشروع اختصاصات الخبراء واعتمده في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
ترؤس اجتماعات شهرية للفريق العامل المعني بقطاع العدل (الذي يضم البعثة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة) لتنسيق السياسات والمساعدة الدولية المقدمة لقطاع العدل	نعم	ترأس نائب الممثل الخاص تسعة اجتماعات شهرية للفريق العامل المعني بقطاع العدل من أجل تنسيق السياسات والمساعدات الدولية المقدمة لقطاع العدل	
تقديم المشورة إلى الحكومة ومجلس التنسيق التيموري والجهات المانحة بشأن وضع وتنفيذ خطة للعدل يُسترشد بها في زيادة تطوير قطاع العدل، وذلك عن طريق عقد عشرة اجتماعات	نعم	تم عقد ثمانية اجتماعات مع وزارة العدل تمت المشاركة في ستة اجتماعات لمجلس التنسيق	
تنظيم خمس حلقات دراسية عن قطاع العدل من أجل المسؤولين الحكوميين ومنظمات النساء والشباب، بما يشمل تحسين إمكانية الوصول إلى سبل الإبلاغ عن التجاوزات وتحقيق العدالة للنساء والأطفال	لا	كان من المقرر تنظيم خمس حلقات دراسية استناداً إلى الافتراض بأن التشريعات الرئيسية المتعلقة بالعنف العائلي وقضاء الأحداث سُنّ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبسبب التأخير في إقرار التشريعات عُقد عدد محدود من حلقات العمل لمناقشة كل من مشاريع القوانين	
		تمت المشاركة في حلقات عمل نظمها وزير الدولة لشؤون تعزيز المساواة، بشأن مشروع قانون مكافحة	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
العنف العائلي، وفي اجتماع مشترك بين الوزارات وحلقة دراسية لمناقشة مشروع قانون قضاء الأحداث	نعم	تم ذلك عن طريق تقديم المساعدة التقنية بشأن مشروع قانون مكافحة العنف العائلي ومشروع القانون الجنائي، وذلك بواسطة المشاركة في فريق تنسيق أعمال مستشاري الشؤون الجنسانية التابع لمكتب وزير الدولة لشؤون تعزيز المساواة
تقديم المشورة بشأن اتخاذ تدابير لتنفيذ سياسات تراعي الفروق بين الجنسين وتدابير التوظيف في دوائر العدل والإصلاحات لتحقيق جملة أهداف منها زيادة عدد الموظفين، وذلك عن طريق تقديم مشورة الخبراء ونقل أفضل الممارسات إلى الحكومة	نعم	تم عقد ثلاثة اجتماعات مع وزير العدل وقدم مشروع خطة استراتيجية للحكومة ولم يتسن عقد اجتماعات أكثر تكراراً مع الوزير بسبب ارتباطاته الأخرى وأسفاره المتكررة وقد وُضع مشروع الخطة الاستراتيجية إلا أنه لم يُقدم رسمياً إلى الحكومة في انتظار توحيد مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبسبب الاعتبارات المتعلقة بالتمويل
تقديم المشورة إلى الحكومة والمناخين الدوليين وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن تنفيذ "اتفاق دولي" بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي يتعلق بإصلاح قطاع العدل، وذلك عن طريق عقد اجتماعات ربع سنوية	نعم	نتيجة للمشاورات التي أُجريت بقيادة البعثة بشأن الأولويات الوطنية في عام ٢٠٠٧، أُعلن عن بدء نفاذ الاتفاق الدولي (الذي يشار إليه حالياً باسم الأولويات الوطنية - ٢٠٠٨) أثناء اجتماع شركاء تيمور - ليشتي في التنمية، المعقود في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨. وتشمل مجالات الأولوية المحددة في الأولويات الوطنية - ٢٠٠٨ قطاع العدل ويتم رصد تنفيذ الأولويات الوطنية - ٢٠٠٨ بواسطة آلية مؤلفة من ستة أفرقة عاملة، يضطلع كل فريق منها بالمسؤولية عن مجال من المجالات الستة ذات الأولوية التي جرى تحديدها. والبعثة عضو في الأمانة التي توجه مسار جهود الرصد، وتساعد في صوغ التوصيات المتعلقة بالسياسات، وتتصدى لمسائل الأداء أو العراقيل التي تعيق سير الأفرقة العاملة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم حملة إعلامية على الصعيد الوطني بشأن نظام العدل، تشمل إصدار معلومات أسبوعية تلفزيونية وإذاعية ومكتوبة، من قبيل النشرات الصحفية والملصقات وورقات المعلومات وصحائف الوقائع، فضلا عن عقد اجتماعات أسبوعية لإحاطة الصحفيين والمشاركة في مناسبات التوعية المجتمعية	نعم	نظمت حملة إعلامية على المستوى الوطني بشأن نظام العدل، وشملت إنتاج ٢٦ برنامجا إذاعيا أسبوعيا بُثت في الإذاعة الوطنية وفي ١٢ محطة إذاعية محلية؛ وأذاع التلفزيون الوطني مقطوعة فيديو واحدة؛ وقام فريقان متنقلان بإذاعة برامج إذاعية أسبوعية في ١٨ مخيما للمشردين داخليا؛ وأُجريت ٤٠ مقابلة مع صحفيين؛ وأُصدرت ٧ نشرات صحفية؛ وعُقد ١٦ مؤتمرا صحفيا؛ وعُقدت أربعة اجتماعات للتوعية العامة مع فئات المجتمع المدني في أربع مقاطعات بشأن المواضيع المتعلقة بسيادة القانون

العنصر ٣: الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية

٢٧ - واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري خلال الفترة المشمولة بالتقرير دعم التدابير الرامية إلى تعزيز ثقافة الحوكمة الديمقراطية عن طريق زيادة مشاركة المواطنين، وتحسين آليات المساءلة، وتعزيز وظيفة الإشراف البرلماني ودعم وسائط الإعلام الوطنية. وأكمل فريق الأمم المتحدة القطري إطار الأمم المتحدة المتكامل للمساعدة الإنمائية، سعيا لتعزيز "خطة توحيد الأداء" في تيمور - ليشتي. واستمرت البعثة وشركاء الأمم المتحدة في التركيز على تحسين سبل المعيشة في الأرياف، وتعزيز الأمن الغذائي، فضلا عن المناادة باتباع نهج مستدام في إدارة الثروة النفطية لتيمور - ليشتي، في إطار برنامج للحد من الفقر تقوده الحكومة. وساعدت البعثة، من خلال لجنتها المنشأة حديثا لتنسيق الشؤون الإنسانية، على صياغة خطة للإنعاش الوطني. وخرج حوالي ٤٠٠ ١ أسرة من مخيمات المشردين داخليا بعد أن تلقت مجموعة مواد إنعاش في إطار استراتيجية الإنعاش الوطني التي تنفذها الحكومة.

٢٨ - وفيما يتعلق بالاتفاق الدولي، أُحرز تقدم عن طريق حضور حوالي ٣٥٠ ممثلا للمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف الاجتماع الأول لشركاء تيمور - ليشتي في التنمية، الذي أُعلن فيه عن بدء نفاذ برنامج الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨، عقب موافقة مجلس الوزراء على وثيقة الاتفاق. وأصبح إطار رصد البرنامج قادرا على أداء مهامه؛ ويشمل ستة أفرقة عاملة وأمانة تتلقى الدعم من مستشار متفرغ في البعثة. وقاد البنك الدولي أول استعراض أقران مستقل للأولويات الوطنية للحكومة لعام ٢٠٠٨، وعرض الإنجازات المحققة

والعقبات التي تعيق تحقيق الحكومة لأهدافها. وأظهرت الحكومة قدرة عالية على الإمساك بزمام عملية برنامج الأولويات الوطنية بوصفها آلية متكاملة لتحديد الأولويات مع الأمم المتحدة والشركاء في التنمية. وتلقت جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد الدعم من أنشطة الإعلام العام للبعثة على الصعيد الوطني.

الإنجاز المتوقع ٣-١: استكمال عملية انتخابات رئاسية وبرلمانية ذات مصداقية في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
شهادة فريق التصديق على صحة الانتخابات بأن العناصر الرئيسية للعملية الانتخابية التي جرت في عام ٢٠٠٧ كانت مرضية، بما في ذلك الشفافية وفرز الأصوات في الوقت المناسب	شهد فريق التصديق على صحة الانتخابات بأن أغلبية المعايير تم الوفاء بها كلياً أو جزئياً، بما في ذلك المعايير المتعلقة بالشفافية وفرز الأصوات في الوقت المناسب
إدلاء المراقبين المحليين والدوليين ببيانات إيجابية بشأن مصداقية العملية الانتخابية	أصدر المراقبون المحليون والدوليون تقارير وبيانات إيجابية بشأن مصداقية العملية الانتخابية
قيام محكمة الاستئناف بحل المنازعات الانتخابية	حلت محكمة الاستئناف المنازعات الانتخابية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العمدد أو نعم/لا)	ملاحظات
بذل المساعي الحميدة لصالح الأحزاب السياسية من خلال عقد اجتماعات لمتابعة العملية الانتخابية وحل المنازعات	نعم	تم عقد تسعة اجتماعات على المستوى الوطني مع الأحزاب السياسية وثلاثة اجتماعات مع الأحزاب السياسية في باوكاو، واجتماعين في إرميرا، واجتماع واحد مع مدير مقاطعة إرميرا وممثلي الكنيسة فيها
تقديم المشورة للأحزاب السياسية والسلطات الانتخابية وغيرها من الجهات المعنية بشأن إنشاء الحكومة الوطنية الجديدة المتبقية عن نتائج الانتخابات	نعم	تم عقد تسعة اجتماعات على المستوى الوطني مع الأحزاب السياسية وثلاثة اجتماعات مع الأحزاب السياسية في باوكاو، واجتماعي تحاور مع الأحزاب السياسية والجماعات السرية في إرميرا، واجتماع تحاور واحد مع مدير مقاطعة إرميرا وممثلي الكنيسة فيها
مواصلة تقديم المشورة للجنة الانتخابات الوطنية، بغرض المساعدة في مجال تنمية واستدامة القدرات في مرحلة ما بعد الانتخابات، وبشأن التحضير للانتخابات والإشراف عليها بما في ذلك المسائل القانونية، وإدارة الانتخابات، وإدارة تكنولوجيا المعلومات وشؤون الإعلام، فضلاً عن تسجيل الناخبين، والمساواة بين الجنسين، وتسجيل	نعم	تواصل تقديم المشورة، حيث وصل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ أربعة مستشارين دوليين في مجالات إدارة الانتخابات، والمسائل القانونية للانتخابات، وشؤون الإعلام والتربية الوطنية في مجال الانتخابات، وتكنولوجيا المعلومات

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
	المرشحين، حيث تعمل اللجنة على وضع خطة عمل طويلة الأجل
تم تقديم المشورة حتى نهاية فترة الانتخابات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	تقديم المشورة إلى محكمة الاستئناف بشأن الأحكام المتصلة بالانتخابات، بما في ذلك الشكاوى المتعلقة بالإجراءات الانتخابية والتصديق على صحة النتائج
تم عقد اجتماع واحد ترأسه وزير إدارة شؤون الدولة ونائب الممثل الخاص، واجتماعين شارك في ترؤسهما كل من مدير الأمانة التقنية للمساعدة الانتخابية ورئيس وحدة الحوكمة الديمقراطية والدعم التابعة للبعثة	ترؤس الاجتماعات الشهرية التي تعقد مع المانحين الدوليين، ومن بينهم الاتحاد الأوروبي، لتنسيق المساعدة الدولية المخصصة لمتابعة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية
	تقديم دعم الأمانة والدعم اللوجستي، بما في ذلك توفير حيز المكاتب والمعدات، لفريق التصديق المستقل، وتوزيع التقرير النهائي المتعلق بهما على أصحاب الشأن التيموريين
وفر المستشارون الدوليون التابعون للبعثة التوجيه في مجال السياسات والمشورة التقنية في مجالات إدارة الانتخابات، والمسائل القانونية للانتخابات، وشؤون الإعلام، وتثقيف الناخبين، واللوجستيات، وتكنولوجيا المعلومات	توفير التوجيه في مجال السياسات وتقديم المشورة التقنية للأمانة التقنية لإدارة الانتخابات لكفالة استدامة العمليات الانتخابية المعتمدة من أجل انتخابات عام ٢٠٠٧، بما في ذلك التريية الوطنية وتثقيف الناخبين
تم تنظيم مرحلتين من التدريب لصالح موظفي الأمانة التقنية للمساعدة الانتخابية: جرت المرحلة الأولى في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وشملت ٤٠ موظفاً؛ وجرى المرحلة الثانية في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وشملت ٣٠ موظفاً. وشملت مجالات التدريب تكنولوجيا المعلومات، والإدارة، واللوجستيات، والقيادة، والتخطيط والعمليات وبدأ تدريب موظفي لجنة الانتخابات الوطنية بعد وصول مستشاري اللجنة في آب/أغسطس ٢٠٠٨	تنفيذ برامج تدريب في مجال بناء القدرات تنظم من أجل الحكومة ولجنة الانتخابات الوطنية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
توزيع التقرير النهائي لفريق التصديق المستقل على أصحاب الشأن التيموريين	نعم	تم توزيع التقرير النهائي على أصحاب الشأن التيموريين في الفترة آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ونُشر على الموقع الشبكي للبعثة
تنفيذ حملة إعلامية للمتابعة بشأن الانتخابات، وأداء مكتب الرئيس والبرلمان لعملهما، وتشكيل الحكومة الجديدة	نعم	تم إنتاج ٢٤ برنامجا إذاعيا أسبوعيا منها ما بُث عبر الإذاعة الوطنية و ١٢ محطة إذاعة محلية. ونُشرت البرامج أيضا في الموقع الشبكي للبعثة
		قام الفريقان المتنقلان بإذاعة برامج إذاعية أسبوعية في ١٨ مخيما للمشردين داخليا
		أُجريت ٢٠ مقابلة مع صحفيين، وأُصدرت نشرة صحفية واحدة، وعُقدت أربعة مؤتمرات صحفية عن الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة
		وعُقد ١٧ اجتماعا للتوعية العامة مع المجتمع المدني والجمهور تناولت المواضيع "بعد الانتخابات" و "دعم الحوكمة الديمقراطية" و "المؤسسات الديمقراطية". وتم إنتاج وتوزيع ما مجموعه ١٤ ٠٠٠ ملصق تتعلق بالانتخابات البرلمانية، و ٣٥ ٨٠٠ نسخة من اتفاق الأحزاب السياسية
تقديم المشورة إلى الحكومة الجديدة والمائنين الدوليين وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن وضع وتنفيذ "الاتفاق الدولي" بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي بخصوص الحكومة الديمقراطية، وذلك عن طريق عقد اجتماعات ربع سنوية	نعم	نتيجة للمشاورات التي أُجريت بقيادة البعثة بشأن الأولويات الوطنية في عام ٢٠٠٧، أُعلن عن بدء نفاذ الاتفاق الدولي (الذي يشار إليه حاليا باسم الأولويات الوطنية - ٢٠٠٨) أثناء اجتماع شركاء تيمور - ليشتي في التنمية، المعقود في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨. وتشمل المجالات ذات الأولوية المحددة في الأولويات الوطنية - ٢٠٠٨ الحوكمة الديمقراطية
		ويتم رصد تنفيذ الأولويات الوطنية - ٢٠٠٨ بواسطة آلية مؤلفة من ٦ أفرقة عاملة، يضطلع كل فريق منها بالمسؤولية عن مجال من المجالات الستة ذات الأولوية التي جرى تحديدها. والبعثة عضو في الأمانة التي توجه مسار جهود الرصد، وتساعد في صوغ التوصيات المتعلقة بالسياسات، وتتصدى لمسائل الأداء أو العراقيل التي تعيق عمل الأفرقة العاملة

الإنجاز المتوقع ٣-٢: تحسين الأوضاع الإنسانية في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
إمكانية حصول أفراد السكان الأكثر ضعفاً على المساعدة الإنسانية	تلقي السكان في مخيمات المشردين داخليا المساعدة الإنسانية، بما في ذلك توفير المياه والغذاء والمأوى. وإضافة إلى ذلك، تلقى أيضا السكان التيموريون الضعفاء من غير المشردين داخليا المساعدات الإنسانية من خلال برامج الغذاء مقابل العمل/الأصول، والتغذية المدرسية، وصحة الأم والطفل التابعة لبرنامج الأغذية العالمي
	ويشير أحدث تقرير لتقييم الأمن الغذائي في حالات الطوارئ الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى أن نسبة ٥٠ في المائة من السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي تلقوا المساعدات الغذائية
	وأقر مجلس الوزراء استراتيجية الإنعاش الوطني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ودخلت حيز التنفيذ منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ تحت قيادة قوية من وزارة التضامن الاجتماعي وبدعم من المجتمع الدولي
وجود مخزونات للطوارئ وعمل الحكومة على وضع اللمسات الأخيرة لخطة احترازية تحسبا للطوارئ والكوارث التي قد تحدث في المستقبل، والموافقة عليها	تم بانتظام تحديث حالة (مصفوفة) مخزونات الطوارئ التي يقدمها المجتمع الدولي، وأقر مجلس الوزراء في آذار/مارس ٢٠٠٨ سياسة وطنية لإدارة مخاطر الكوارث

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
التنسيق مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية، وتقديم المشورة إليهم بشأن المساعدة الإنسانية والإغاثة والإنعاش، بما في ذلك عودة المشردين داخليا وإعادة إدماجهم، وذلك عن طريق عقد اجتماعات أسبوعية وكل أسبوعين وشهرية	نعم	من خلال عقد نائب الممثل الشخصي للأمين العام اجتماعات أسبوعية مع نائب رئيس الوزراء؛ واجتماعات كل أسبوعين بين نائب الممثل الشخصي/منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم ووزير التضامن الاجتماعي؛ واجتماعات أسبوعية للجنة تنسيق الشؤون الإنسانية؛ واجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري؛ واجتماعات أسبوعية لمختلف الأفرقة العاملة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
القطاعية بشأن المساعدات الإنسانية والإغاثة والإنعاش تشارك في رئاستها الحكومة والمنظمات الدولية وقدمت المشورة أيضا للحكومة بشأن صياغة استراتيجية الإنعاش الوطني، بهدف تقديم حلول دائمة لمسألة المشردين داخليا	نعم	قُدمت المشورة للحكومة بغرض تصميم وإنشاء مديرية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث، ووضع السياسات ذات الصلة
تقديم المشورة إلى الحكومة، في شراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات المعونة الدولية، بشأن وضع وتنفيذ خطة وطنية لإدارة مخاطر الكوارث، تشمل خططاً احترازية تحسباً للأزمات الجديدة والكوارث الطبيعية	نعم	تم التنسيق مع جميع الشركاء، وتجميع وصياغة نداء دولي لتقديم المساعدة الإنسانية والإنعاش المبكر في تيمور - ليشتي. وأعلن عن بدء نفاذ الاستراتيجية الانتقالية ونداء عام ٢٠٠٨ لتيمور - ليشتي في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨
تنسيق المساعدة الإنسانية وأنشطة الإنعاش المبكر في أوساط الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والحكومة والمناخين والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة من خلال إجراء مشاورات منتظمة داخل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وفرقة العمل التنفيذية المعنية بالمشردين داخليا التي ترأسها وزارة العمل، واللجنة المشتركة بين الوزارات	نعم	من خلال الاجتماعات الأسبوعية للجنة تنسيق الشؤون الإنسانية، والإحاطات/المشاورات المنتظمة للمناخين، والاجتماعات الأسبوعية للفريق العامل القطاعي والفريق العامل المعني باستراتيجية الإنعاش الوطني في كل من الدعائم الخمس (المأوى والمسكن الانتقالي؛ والحماية الاجتماعية؛ والأمن والاستقرار؛ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية؛ وبناء الثقة والمصالحة المجتمعية)، وعقد اجتماعات منتظمة مع ممثلي الحكومة على المستوى الوزاري والمستوى المشترك بين الوزارات
تقديم المشورة إلى الحكومة والمناخين وفريق الأمم المتحدة القطري، بشأن وضع وتنفيذ "اتفاق دولي" بين تيمور - ليشتي والجمعية الدولي بخصوص مسائل الإنعاش المبكر في مجال المساعدة الإنسانية، وذلك عن طريق عقد اجتماعات ربع سنوية	نعم	نتيجة للمشاورات التي أجريت بقيادة بعثة الأمم المتحدة بشأن الأولويات الوطنية في عام ٢٠٠٧، أعلن عن بدء نفاذ الاتفاق الدولي (الذي يشار إليه حالياً بالأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨)، في اجتماع شركاء تيمور - ليشتي في التنمية، المعقد في الفترة ٢٧-٢٩ آذار/مارس

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
٢٠٠٨. وتشمل المجالات ذات الأولوية المحددة في الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨ المساعدة الإنسانية والإنعاش، وأطلقت الاستراتيجية الانتقالية ووثيقة النداء في اجتماع شركاء تيمور - ليشتي في التنمية ويتم رصد تنفيذ الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨ بواسطة آلية مؤلفة من ٦ أفرقة عاملة، يضطلع كل فريق منها بالمسؤولية عن مجال من المجالات ذات الأولوية الستة التي جرى تحديدها. والبعثة عضو في الأمانة، التي توجه مسار جهود الرصد، وتساعد في صوغ التوصيات المتعلقة بالسياسات، وتتصدى لمسائل الأداء أو العراقيل التي تعيق عمل الأفرقة العاملة		
الإنجاز المتوقع ٣-٣: الحوكمة الديمقراطية المستدامة لجميع المؤسسات الرئيسية في القطاعين العام والخاص وفي المجتمع المدني في تيمور - ليشتي		
مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية	
تحديث السياسات المتعلقة بالحوكمة المحلية واللامركزية	أقر مجلس الوزراء في آذار/مارس ٢٠٠٨ إطار السياسات الجديد للحكومة بشأن اللامركزية والحوكمة المحلية	
	واكتملت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ دراسة قام بها الفريق العامل التقني الوزاري تتضمن توصيات بشأن عملية اللامركزية في الإدارات الحكومية	
	وإضافة إلى ذلك، تم صياغة قانونين ذوي صلة بالتقسيم الإقليمي واللامركزية	
	وحسبما أبلغت البعثة، نظم مكتب رئيس الوزراء مؤتمرا حول إصلاح الخدمة المدنية في ٨ أيار/مايو	
تطبيق تدابير لتحسين شفافية مؤسسات الحكومة ومساءلتها	عكفت مؤسسات الدولة على مناقشة تدابير لتحسين الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية	

وناقش مكتب الأمين ومكتب المدعي العام والمفتش العام وضع مذكرة تفاهم لإجراء التحقيقات. وبدأت الحكومة مشاورات بشأن إنشاء لجنة لمكافحة الفساد

ونقح المفتش العام مشروع اقتراح بشأن المراجعة الداخلية للحكومة (وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مساهمات من بعثة الأمم المتحدة) بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة

أجرى مكتب رئيس الوزراء بحثاً مقارناً عن النماذج المحتملة للجنة الخدمة العامة. وأجري تحليل حول السبل الممكنة لدعم الترشيح وتنسيق جهود بناء القدرات داخل الخدمة المدنية عن طريق رصد الموقع الهيكلي والدور الوظيفي للجهات الفاعلة الرئيسية

وأنشئت فرقة عمل معنية بالخدمة المدنية (آذار/مارس ٢٠٠٨) لإنشاء لجنة معنية بالخدمة المدنية، وأقر مجلس الوزراء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إطار عمل لجنة الخدمة المدنية الذي اقترحه فرقة العمل

وكان المعهد الوطني للإدارة العامة قد وضع برنامجاً تدريبياً شاملاً ذا صلة بفرص العمل لموظفي الخدمة المدنية من الرتبة ٣، وبدأ العمل على التخطيط لوضع دورات مماثلة للموظفين من الرتب ٤ و ٥ و ٦ و ٧

وعقدت الجهات الفاعلة الرئيسية اجتماعات لبحث تعزيز آليات الرصد والتقييم القائمة

وتوفر الأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨ أساساً لوضع نظام للرصد والتقييم يحتاج إلى مزيد من التطوير والتوسع

وضع آليات للتنمية المستدامة للموارد البشرية الخاصة بالخدمة المدنية وتعزيز آليات الرصد والتقييم

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة للسلطات الوطنية (مكتب الرئيس، والوزارات، والبرلمان، وقطاع القضاء)، والقطاع الخاص والمجتمع المدني استنادا إلى تحليل مفصل للمسائل الدستورية والقانونية	نعم	من خلال الاجتماعات الشهرية الستة التي عقدها الممثل الخاص مع منظمات المجتمع المدني (متدى المنظمات غير الحكومية)، و ١٢ اجتماعا كل أسبوعين عقدها مع وزير الدولة و/أو مجلس الوزراء، وحلقة عمل لمدة يوم واحد حول الحوكمة الديمقراطية، والاتصال مع مكتب الرئيس والبرلمان، وبخاصة اللجنة البرلمانية ألف المعنية بالقضايا الدستورية لتقديم إيضاحات بشأن التشريعات التطبيقية. كما تم تقديم المشورة بشأن الضوابط والموازن الدستورية، ودور محكمة الاستئناف، والضوابط والموازن في تيمور - ليشتي، والتحديات التي تواجه المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وبشأن فرقة عمل الرئيس المعنية بالمسائل الدستورية
تقديم المشورة لكافة الجهات الفاعلة الرئيسية استنادا إلى ورقة مفاهيمية تتعلق بالاستدامة الطويلة الأجل لآليات الإشراف الخاصة بالحوكمة الديمقراطية	نعم	عُقدت حلقة عمل مشتركة بشأن تعزيز ثقافة الحوكمة الديمقراطية في ١١ نيسان/أبريل، بمشاركة كبار المسؤولين من الدعائم الأربع للسيادة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين. ونوقشت خطة لإرساء الديمقراطية، مع التركيز بصفة خاصة على الفصل بين السلطات وسيادة القانون وحقوق الإنسان والأمن وإصلاح القطاع العام والمشاركة السياسية
تقديم المشورة للحكومة، استنادا إلى تحليل مفصل للسياسات القائمة والمستجدة، بشأن الحوكمة المحلية مع مراعاة المتطلبات الدستورية، وذلك من خلال عقد اجتماعات منتظمة	نعم	من خلال عقد اجتماعات مع وزير الدولة لشؤون الإدارة والتنظيم الإقليمي بشأن برنامج اللامركزية، وعقد اجتماعات شهرية مع المسؤولين الحكوميين، ومن بينهم وزير البنية التحتية ووزير التجارة والسياحة ووزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري وإضافة إلى ذلك، قُدمت ورقة موجزة عن برنامج اللامركزية الحكومي في أعقاب القيام بزيارات إلى ١٣ مقاطعة
		وكان يجري، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وضع إطار قانوني بشأن السياسة الجديدة للامركزية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة للحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن مسائل مكافحة الفساد استنادا إلى استعراض لوضع وتنفيذ الممارسات المتصلة بسياسات مكافحة الفساد	نعم	قُدم تقريران إلى الحكومة مشفوعان بتوصيات عن آليات مكافحة الفساد وقدم أيضا الممثل الخاص للأمين العام المشورة لرئيس الوزراء بشأن مسائل مكافحة الفساد، استنادا إلى توصيات فريق الأمم المتحدة الفرعي الداخلي المعني بمكافحة الفساد.
تقديم المشورة للحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن آليات التنمية المستدامة للموارد البشرية من أجل مجتمع ديمقراطي	نعم	قُدمت مشورة بشأن إنشاء لجنة الخدمة المدنية من خلال اجتماعات الممثل الخاص مع رئيس الوزراء
تقديم المشورة للحكومة بشأن إطار وأدوات من أجل نظام لتقييم الأداء بغرض رصد أداء الخدمات الاستشارية وتقديم تقارير عنه	نعم	قُدمت مساهمات لورقة الحوكمة الموحدة، التي كانت قد وافقت عليها الحكومة مبدئيا خلال معتكف أقيم في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وسيتم مناقشتها باستفاضة خلال عام ٢٠٠٨. وشملت المساهمات توصيات بشأن ضرورة وجود تنسيق شامل وإطار مساءلة يمكن للمستشارين الدوليين العمل من خلاله بشكل أكثر فعالية لدعم نظرائهم التيموريين
تقديم المشورة للحكومة بشأن وضع مؤشرات الأداء الأساسية المتعلقة بالحوكمة الديمقراطية	نعم	من خلال عرض لمؤشرات الحوكمة على مجلس الوزراء في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وقدمت الوثائق والمواد السمعية والبصرية باللغة التيمومية (مستمدة من دورة تدريبية بعنوان "قياس الحوكمة الديمقراطية وتقييمها") إلى المسؤولين التيموريين المعنيين
صياغة استراتيجيات لتعزيز دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في دعم الشفافية والمساءلة والمشاركة، وذلك بالتشاور مع الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية والشركاء الدوليين	نعم	قدمت إلى الحكومة ورقة سياسات عن المجتمع المدني ووسائل الإعلام صيغت لمعتكف الحوكمة المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وأدجت بعد ذلك في ورقة قضايا أوسع نطاقا قدمت إلى الحكومة في اجتماع عن الحوكمة انعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ووضع مشروع دليل عملي عن الحوكمة الديمقراطية لفائدة المجتمع المدني

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
وأجريت مناقشات مع مكتب رئيس الوزراء لتعزيز مكتب المستشار لشؤون المجتمع المدني، وقدمت المشورة بشأن آليات مشاركة المجتمع المدني. كما نوقش دور المجتمع المدني في اجتماعات منتظمة عقدها الممثل الخاص للأمين العام مع منظمات المجتمع المدني وأقر مشروع لدعم قطاع وسائط الإعلام وبدأ العمل به في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وهو يشمل تقديم الدعم لعملية شاملة لصياغة تشريعات وسائط الإعلام بطريقة تشاركية؛ وتدريب الصحفيين على مهارات التحقيقات الصحفية؛ ومهارات إدارة الأعمال في تنظيم المخططات الإذاعية المحلية للمقاطعات البالغ عددها ١٦ محطة وعقدت حلقة عمل عن قانون وسائط الإعلام، بدعم من البرنامج الإنمائي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وطرحت مقترحات بشأن تشريع وسائط الإعلام	نعم	عقد اجتماعات منتظمة مع الشركاء الدوليين في التنمية لكفالة المواءمة ولتكملة المشاريع والبرامج القائمة، بما فيها ما يتعلق بالقضايا الجنسانية وإضافة إلى ذلك، شاركت بعثة الأمم المتحدة أيضا في اجتماع شركاء تيمور - ليشتي في التنمية، المعقود في الفترة ٢٨-٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨، وعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، واجتماعات الفريق العامل المواضيعي المعني بالمسائل الجنسانية، وحلقة عمل حول الحوكمة الديمقراطية مع فريق الأمم المتحدة القطري، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

الإنجاز المتوقع ٣-٤: إحراز تقدم في الحد من الفقر وتحقيق نمو اقتصادي في تيمور - ليشتي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
تنفيذ نظم تطبيق الميزانية الوطنية لتحسين تقديم الخدمات	نُشرت تقارير تطبيق الميزانية عن الربعين الأول والثاني من السنة المالية ٢٠٠٨ على موقع وزارة المالية على الإنترنت؛ وارتفع إجمالي معدل تطبيق الميزانية من نسبة ٣٢,٥ في المائة في الربع الأول إلى نحو ٦٠ في المائة في الربع الثاني، بما في ذلك الالتزامات؛ ومُنحت الوزارات التنفيذية سلطة تفويض الإنفاق بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لتحسين تقديم الخدمات؛ وقامت وزارة المالية بتبسيط أنظمة المشتريات، ريثما تحصل على موافقة مجلس الوزراء؛ ونظمت دورات تدريبية للموظفين في الوزارة، وعيّنت وزارة المالية مستشارين تيموريين معينين بالمشتريات، ومنهم من لديه معرفة أساسية بالإدارة المالية في الأمم المتحدة
عقد رئيس الوزراء منتدى رفيع المستوى متعدد القطاعات يُعنى بتنفيذ ورصد "الاتفاق الدولي" بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي	تنظيم المنتدى السنوي الرفيع المستوى المتعدد القطاعات، اجتماع شركاء تنمية تيمور - ليشتي في التنمية، المعقود في الفترة ٢٨-٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨، الذي أعلن فيه عن بدء نفاذ "الاتفاق الدولي"
تنفيذ السياسة العامة المتعلقة بالإصلاح الضريبي	إصدار رئيس تيمور - ليشتي قانون الضرائب الجديد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم الأمانة الدعم "للاتفاق الدولي" بين الحكومة والمجتمع الدولي، بما في ذلك المانحون الدوليون وفريق الأمم المتحدة القطري، وذلك بالتنسيق مع البنك الدولي	نعم	قدمت الأمانة الدعم "للاتفاق الدولي"، بما في ذلك المشورة والمساعدة، بوجه خاص لربط عملية الميزنة وتخطيط التنمية الوطنية بالاتفاق الدولي، وكذلك تنظيم اجتماع شركاء تيمور - ليشتي في التنمية
التنسيق مع الحكومة والأمم المتحدة وغيرهما من الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين بشأن البرامج	نعم	عبر اجتماعات نائب الممثل الخاص الأسبوعية مع نائب رئيس الوزراء والحكومة والشركاء المتعددي الأطراف

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
ذات الأولوية المحددة في "الاتفاق الدولي" بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي فيما يتعلق بالحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق عقد اجتماعات منتظمة	نعم	والثنائيين من خلال أمانة الاتفاق. وعقدت الأفرقة العاملة لبرنامج الأولويات الوطنية اجتماعات منتظمة لمناقشة التقدم المحرز في البرامج ذات الأولوية، بما في ذلك البرامج المتعلقة بالحد من الفقر والنمو الاقتصادي
تقديم المشورة إلى الحكومة والتنسيق معها بشأن وضع خطة وميزانية وطنية للتنمية، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، وذلك عن طريق عقد اجتماعات شهرية	نعم	قُدمت المشورة وجرى تنسيقها، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، من خلال اجتماعات ٩ أفرقة عاملة عقدت برئاسة وزير الاقتصاد والتنمية
عقد اجتماعات شهرية مع الحكومة بهدف التنسيق وتقديم المشورة بشأن تنفيذ برامج تهدف إلى تنشيط الاقتصاد والإسهام في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية	نعم	عُقدت اجتماعات منتظمة مع الحكومة، بما في ذلك اجتماع للشركاء في التنمية مع وزير المالية في ٢٤ كانون الثاني/يناير، واجتماع آخر في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨ مع وزراء المالية والاقتصاد والتنمية والشؤون الخارجية والتضامن لمناقشة برامج وأنشطة الحكومة وتنفيذ الميزانية
تقديم المشورة للحكومة، بشأن إدارة الميزانية، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية ووكالات المعونة الدولية، وذلك من خلال إعداد ورقات للسياسات وعقد اجتماعات شهرية	نعم	في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، التقى نائب رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير الشؤون الاقتصادية والتخطيط ووزير الدولة للإصلاح الإداري، وكذلك بعثة الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة، لمناقشة جملة أمور منها برنامج الحكومة الدستورية الرابعة؛ والميزانية الانتقالية (تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)؛ والميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٠٨؛ وآخر المعلومات عن نظام التخطيط ونظمت البعثة والمستشارون الدوليون في وزارة المالية حلقة عمل تدريبية لمدة يوم واحد في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ لفائدة مجلس الوزراء ووزراء

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الدولة بشأن إعداد الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٠٨. وكان الهدف من هذه العملية هو تسهيل إعداد ميزانية واقعية وقابلة للتنفيذ. وسبق حلقة العمل عدد من الاجتماعات التحضيرية	نعم	قدمت من خلال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ووضعت كنتيجة لعملية تشاورية مستمرة، واكتملت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (وقعت الأمم المتحدة الاتفاق في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨ مع الحكومة من أجل تنفيذ برنامج إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) وطوّر الاتفاق الدولي آلية لرصد تنفيذ برنامج الأولويات الوطنية، تشمل الأفرقة العاملة المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الشباب والتوظيف وتوليد الدخل وتقديم الخدمات الاجتماعية

العنصر ٤: الدعم

- ١ - قدم عنصر الدعم التابع للبعثة خلال فترة الميزانية، حسب التفاصيل الواردة في الأطر، الدعم الإداري واللوجستي والأمني على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة لأفراد الوحدات العسكرية وضباط شرطة الأمم المتحدة والموظفين المدنيين التابعين للبعثة. واحتفظت البعثة بأربعة مراكز إقليمية (باكوا وسواي وماليانا وأويكوسي) و ٨ مكاتب للشرطة في المقاطعات الفرعية وواصلت كذلك القيام بعمليات دعم في مقرات الشرطة الـ ١٣ في المقاطعات.
- ٢ - واتسمت العمليات خلال هذه الفترة بتغير في الحالة الأمنية مما استلزم تغييرا مناظرا في مفهوم العمليات للبعثة وتأجيل السحب التدريجي المتوقع لأفراد الشرطة. ونتج عن ذلك بالتالي احتياج إلى أفراد إضافيين وموارد مالية إضافية لدعم مواصلة نشر أفراد الشرطة.

الإنجاز المتوقع ٤-١: توفير الدعم اللوجستي والإداري والأمني للبعثة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
التقيد التام بمعايير العمل الأمنية الدنيا	في حين اعتمدت البعثة واستكملت الخطط الأمنية، ومن بينها استعراضات معايير العمل الأمنية الدنيا/معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة، فإن احتياجات معايير العمل الأمنية الدنيا المتعلقة بوضع الأغشية المانعة لتناثر الزجاج وأجهزة إنذار اكتشاف الحركة وكاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة ما زالت جارية ومن المتوقع إكمالها خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، حيث نجحت التأخيرات عن مسائل تتعلق بالمشتريات وتركيب المعدات
تخفيض عدد حوادث المركبات بنسبة ١٥ في المائة، من ٤٨ حادثاً إلى ٤١ حادثاً في السنة	نظراً للحالة الأمنية المتقلبة خلال الفترة السابقة والفترة المشمولة بالتقرير، زاد عدد حوادث المركبات من ٤٨٠ حادثاً في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٥٨٠ حادثاً (٢٠,٨ في المائة) تُعزى أساساً إلى حوادث رشق بالحجارة. ومن بين حالات تضرر المركبات وعددها ٥٨٠ حالة، كانت ٣٨٥ منها حوادث ناجمة عن الرشق بالحجارة، و ١٥٧ منها تتعلق بأضرار ناجمة عن حوادث أخرى وتقل قيمة أضرارها عن ٥٠٠ دولار، بينما أدى ٣٨ حادثاً فقط منها إلى أضرار تزيد قيمتها على ٥٠٠ دولار
النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تحسينات الخدمة	
تنفيذ معايير العمل الأمنية الدنيا في كافة مباني البعثة، بما في ذلك تركيب نظم دوائر تلفزيونية مغلقة ولصق أغشية مانعة للتشظي على جميع النوافذ الخارجية والداخلية	لا
تنظيم حملة سنوية لتوعية السائقين بالسلامة على الطرقات، لفائدة جميع أفراد البعثة المأذون لهم بقيادة المركبات المملوكة للأمم المتحدة	نعم
	أجريت حملة توعية بالسلامة على الطرقات على نطاق البعثة في دبي وجميع المراكز الإقليمية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون		
إجراء عمليات النقل والتناوب والإعادة إلى الوطن لما مجموعه ٧٠٣ من أفراد الشرطة المشكّلة، و ١٠٤٥ من أفراد الشرطة التابعة للأمم المتحدة، و ٣٤ من ضباط الاتصال والأركان العسكريين	٥٨١	فرداً من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، وذلك بسبب التأخيرات في نشر وحدة الشرطة المشكّلة الخامسة (متوسط حجم القوة) وإعادة أفرادها إلى الوطن
	٩٥٤	فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة، وذلك بسبب التأخيرات في عملية النشر (متوسط حجم القوة)
	٣٣	ضابطاً من ضباط مجموعة الاتصال العسكري (متوسط حجم القوة)
التحقق من المعدات المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي بخصوص ٧٠٣ من أفراد الشرطة المشكّلة، وتقديم تقارير عن ذلك	٥٨١	من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة (متوسط حجم القوة)، بسبب التأخيرات في نشر وحدة الشرطة المشكّلة الخامسة وإعادة أفرادها إلى الوطن
		(تم إعداد ٩ تقارير عن حالة التأهب للقيام بعمليات وتقارير واحد عن الإعادة للوطن و ٤٣ تقريراً عن المعاينات الدورية التي أُجريت و ٣٤ تقريراً عن التحقق)
توفير حصص الإعاشة ومياه الشرب لما مجموعه ٧٠٣ من أفراد وحدة الشرطة المشكّلة	٥٨١	من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة (متوسط حجم القوة)، بسبب التأخيرات في نشر وحدة الشرطة المشكّلة الخامسة وفي إعادة أفرادها إلى الوطن
إدارة شؤون ١٣١٩ موظفاً في المتوسط من الموظفين المدنيين (منهم ٤٣٢ موظفاً دولياً، و ٧٥٦ موظفاً وطنياً و ١٣١ من متطوعي الأمم المتحدة)	١ ١٦٥	موظفاً من الموظفين المدنيين (لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)، منهم:
	٣٢٧	من الموظفين الدوليين
	٧٠٧	من الموظفين الوطنيين
	١٣١	يُعزى انخفاض الناتج إلى حدوث تأخيرات في التوظيف من متطوعي الأمم المتحدة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنفيذ برنامج بشأن سلوك وانضباط جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة والموظفين المدنيين، بما في ذلك التدريب، والوقاية، والرصد، وتقديم التوصيات بشأن الإجراءات التأديبية	نعم	قُدم تدريب لـ ٢ ١٤٥ من أفراد البعثة بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين قُدم تدريب لـ ١ ٥١٦ من أفراد البعثة بشأن السلوك والانضباط
المرافق والهياكل الأساسية		
تشديد/تحسين مباني المرافق العامة، والمباني الخاصة بالأمن، ومبانٍ أخرى متنوعة، وتشديد البنية التحتية للمرافق العامة، ومرافق الإمداد بالمياه وتخزينها	نعم	تم تشييد وتحديد وتحسين ٦١ مرفقاً
صيانة معسكرات دائمة تُؤوي ما متوسطه ٧٠٣ من أفراد الشرطة المشكّلة، فضلاً عن صيانة مباني المكاتب في ٥ مواقع رئيسية (ديلي وباوكاو وسواي ومالينا وأويكوسي)	نعم ٥	جرت صيانة ٣ معسكرات و ٩ مباني للمكاتب مواقع رئيسية
صيانة ٤ مدارج طائرات للسماح للطائرات المتوسطة الثابتة الجناحين قصيرة مسافة الإقلاع والهبوط بالتحليق نهاراً بأمان وفقاً لقواعد الطيران البصري	لا	كانت المدارج في سواي ومالينا في حالة سيئة جداً وأكد تقييم هندسي أجرته البعثة أن تحسين وصيانة المدارج لتمكين الطائرات الثابتة الجناحين من التحليق بأمان وفقاً لقواعد الطيران البصري لن يكون فعالاً من حيث التكلفة وباستثناء ديلي وهي قاعدة التشغيل الرئيسية للطائرات، لم تستخدم الطائرات الثابتة الجناحين المطارات المحلية الأخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا تعتزم البعثة تشغيل رحلات الطائرات الثابتة الجناحين إلى مقاصد محلية
تنفيذ برامج للحماية البيئية ونظم لتصريف مياه المجاري لفائدة جميع مواقع البعثة	نعم	تم تركيب ٦٠ من خزانات التعفين في أنحاء منطقة البعثة. وسيجري تركيب وحدات لمعالجة مياه المجاري بقدرة يومية تبلغ ٦٠ ٠٠٠ لتر من مياه النفايات خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الاحتفاظ بقدرة في مجال المعلومات الجغرافية من أجل توفير خدمات رسم الخرائط وإعدادها على مستوى البلد بأكمله لجميع عناصر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وغيرها من الوكالات الشريكة	نعم	جرى إنتاج وتوزيع ٤٦٢ ٨ خريطة من جميع الأنواع والأشكال والأحجام
إجراء الإصلاحات الرئيسية للبنية التحتية القائمة للنقل البري، حسب الاقتضاء، بهدف تمكين جميع عناصر البعثة التي جرى نشرها، ومن بينها شرطة الأمم المتحدة وضباط مجموعة الاتصال العسكري، من مواصلة التحركات الخاصة بالعمليات	لا	عقدت ٣٧ دورة تدريبية على قراءة الخرائط والنظام العالمي لتحديد المواقع حضرها ٧٤٦ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للبعثة
صيانة مباني مقار البعثة في ثكنات أوبريغادو في ديلي، لاستيعاب النشر الكامل لأفراد الشرطة المدنية والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعة للأمم المتحدة	نعم	لم تتحدد أية احتياجات إلى إصلاحات ضرورية للبنية التحتية للنقل البري. لم تحدث إعاقة للتحركات الخاصة بالعمليات
تشغيل وصيانة ٨٢٣ مركبة تملكها الأمم المتحدة، من بينها ٤ مركبات مدرعة، عن طريق ورشة واحدة في ديلي و ٤ ورش في الأقاليم	٩٣٥	جرت الصيانة العادية لـ ٤٥ من مباني مقار البعثة في ثكنات أوبريغادو
توفير الوقود والزيوت ومواد التشحيم لما يبلغ ١٠٧ مركبات مملوكة للوحدات في المتوسط	١٤٣	يُعزى ارتفاع الناتج إلى استمرار استخدام ١١٢ من المركبات التي كانت تابعة سابقاً لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، ومن المقرر شطبها خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨
		من المركبات المملوكة للوحدات، بناء على مذكرات التفاهم الموقعة مع الحكومات التي تساهم بوحدات الشرطة المشكلة
		تستند النواتج المقررة إلى مسودات مذكرات التفاهم

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إنجاز تركيب أجهزة لمراقبة حركة المركبات/استهلاك الوقود في ٦٢٠ مركبة	٨٠١	عملية من عمليات تركيب أجهزة لمراقبة حركة المركبات (كارلوغ) أنجزت
		يُعزى ارتفاع الناتج إلى تركيب أجهزة مراقبة حركة المركبات (كارلوغ) في ١٨١ من المركبات التي كانت تابعة سابقاً لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي (تستخدم ١١٢ من تلك المركبات لدعم شرطة الأمم المتحدة وأعدت ٦٩ مركبة أخرى من تلك المركبات لتغطية النقص في المركبات نتيجة للحوادث/الأحداث خلال الفترة المشمولة بالتقرير)
		لم تقم البعثة بتركيب أجهزة مراقبة استهلاك الوقود (فيول لوغ) في مركبتهما؛ وقد سجل السائقون كميات الوقود المستلمة، باستخدام جهاز مراقبة حركة المركبات (كارلوغ)

النقل الجوي

صيانة وتشغيل ٥ طائرات مدنية ذات أجنحة دوارة وطائرة واحدة ثابتة الجناحين في أحد مواقع منطقة البعثة	٤	طائرات ذات أجنحة دوارة
	١	طائرة واحدة ثابتة الجناحين
	١	موقع واحد
		يُعزى انخفاض الناتج إلى التأخيرات في شراء طائرة عمودية للبحث والإنقاذ/الإجلاء الطبي الجوي صالحة لجميع الأحوال الجوية ومجهزة بالقدر على الطيران الليلي، نظراً لعدم توفر طائرة تجارية مناسبة في سوق الطيران تليبي احتياجات البعثة. ما زالت عملية اقتناء تلك القدرة جارية
توفير الوقود والزيوت ومواد التشحيم لـ ٥ طائرات ذات أجنحة دوارة وطائرة واحدة ثابتة الجناحين	٤	طائرات ذات أجنحة دوارة
	١	طائرة واحدة ثابتة الجناحين
		يُعزى انخفاض الناتج إلى التأخيرات في شراء طائرة عمودية للبحث والإنقاذ/الإجلاء الطبي الجوي صالحة لجميع

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
توفير خدمة إجلاء طبي جوي على مدار الساعة، لجميع أفراد البعثة	لا	الأحوال الجوية ومجهزة بالقدرة على الطيران الليلي، نظرا لعدم توفر طائرة تجارية مناسبة في سوق الطيران تلي احتياجات البعثة. ما زالت عملية اقتناء تلك القدرة جارية
لم يتسن القيام برحلات إجلاء طبي جوي محلية ليلية بسبب عدم توافر طائرة عمودية للبحث والإنقاذ/الإجلاء الطبي الجوي لها القدرة على الطيران ليلا		٩١ رحلة إجلاء طبي جوي فهارية أجريت باستخدام العتاد الجوي المتوافر

الاتصالات

دعم وصيانة شبكة محطات ساتلية تتألف من مراكز محطات أرضية في ديلي مزودة بقنوات اتصال مع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، بإيطاليا، ومقر الأمم المتحدة في نيويورك، و ١٣ موقعاً نائياً ضمن منطقة البعثة لتوفير الاتصالات الصوتية، والاتصالات عبر الفاكس، وعن طريق نقل البيانات، والتحاوور عن طريق الفيديو	٢ ١٣	قناتا اتصال للمحطات الأرضية في ديلي موقعاً نائياً في منطقة البعثة
دعم وصيانة شبكة أجهزة الاتصال اللاسلكي المرسلة والمستقبلة ذات التردد العالي جداً والتردد العالي، مكونة من ٢٤ جهازاً لإعادة الإرسال، و ١٠٨ محطات قاعدية، و ١١٧٨ جهازاً من أجهزة الاتصال اللاسلكي المتنقلة، و ٤٢٧ ٣ جهازاً من أجهزة الاتصال اللاسلكي اليدوية	٥٣ ٦٣	جهازاً لإعادة الإرسال يُعرى ارتفاع الناتج إلى تركيب أجهزة إعادة إرسال إضافية لتحسين التغطية الأمنية لأفراد البعثة محطة قاعدية
يعكس انخفاض الناتج تخفيضاً يتماشى مع تغير في مفهوم عمليات البعثة فيما يخص نشر شرطة الأمم المتحدة	١٤١٣	جهازاً لاسلكياً متنقلاً
تعكس زيادة الناتج التغير في العمليات لتوفير اتصالات بالتردد العالي لتتبع المركبات والحالات الطوارئ لتحسين التغطية الأمنية لأفراد البعثة		

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
	٢ ٧٦٤	جهازا لاسلكيا يدويا
		يعكس انخفاض الناتج نقل حيازة الأجهزة اللاسلكية اليدوية ذات الترددات العالية جدا من النظام اللاسلكي لتتبع المركبات الذي كان تابعا سابقا لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، والتي شُطبت خلال الفترة
دعم وصيانة شبكة هاتفية قادرة على تحويل المكالمات الهاتفية تلقائيا في أنحاء منطقة البعثة، وهي تشمل ٣ ٠٠٠ هاتف	١ ٥٧٩	هاتف
دعم وصيانة نظام اتصالات سلكية ولاسلكية متنقل قابل للنشر	١	نظام اتصالات سلكية ولاسلكية متنقل قابل للنشر
دعم وصيانة استوديو لإنتاج البرامج الإذاعية في دبلي	نعم	برنامج إذاعي أسبوعي مدته ٣٠ دقيقة بلغة التيتوم، يُبث من خلال محطة الإذاعة الوطنية و ١٤ محطة إذاعية في ١٣ مقاطعة في البلد عن طريق توزيع أقراص مضغوطة عليها تسجيلات صوتية
		أُذيعت رسائل رياضية وإذاعية للحملات الإعلامية وقُدمت تسهيلات للتسجيل الصوتي لإنتاج أفلام الفيديو لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي
تكنولوجيا المعلومات		
دعم وصيانة شبكات الحاسوب المحلية (LAN) و ٥٠ خادوما و ٢ ١٢٠ حاسوباً منضدياً و ٥٨٧ حاسوباً محمولاً و ٦٦٣ طابعة و ٥٦ وحدة متعددة الأغراض و ٣١ مساحة ضوئية موزعة على ٣٠ موقعا في منطقة البعثة و مترابطة فيما بينها وقادرة على الوصول إلى الشبكة الواسعة للأمم المتحدة (WAN)	٧١	خادوما
		يعكس ارتفاع عدد الخوادم تركيب خوادم في مراكز الدعم الإقليمي لزيادة إمكانية الوصول إلى الشبكة وسرعة نقل البيانات ولتقليل استخدام عرض النطاق الترددي من تلك المراكز وإليها، وكذلك لتنفيذ خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال
	١ ٦٤٨	حاسوبا مكتيبا
		يعكس انخفاض عدد الحواسيب المكتبية شطب ما يربو على

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		٣٠٠ حاسب مكتبي وكذلك تأخر صرف الحواسيب المكتبية لأفراد شرطة الأمم المتحدة انتظاراً لمشاركتهم في الموقع مع قوة الشرطة الوطنية لتييمور - ليشتي
	٤٧٩	حاسوباً محمولاً
		يعكس انخفاض عدد الحواسيب المحمولة صرف حواسيب محمولة لأفراد البعثة الموجودين فعلياً على أرض الواقع
	٣٢٨	طابعة
		يعكس انخفاض عدد الطابعات شطب الطابعات المكتبية والطابعات التي لا تتصل بالشبكة
	٣٩	وحدة متعددة الأغراض
		يُعزى انخفاض الوحدات متعددة الأغراض إلى عدم استلام تلك الوحدات المطلوبة من البعثات التي يجري إغلاقها
	٩٠	ماسحة ضوئية
		تعكس زيادة الناتج التأخر في تسليم أجهزة الإرسال الرقمي التي جرى شراؤها في الفترة المالية السابقة
الخدمات الطبية		
تشغيل وصيانة عيادة واحدة من المستوى الأول	١	عيادة واحدة من المستوى الأول في ديلي
و ٤ مستوصفات في خمسة مواقع	٤	مستوصفات: في كل من باوكاو وأوكوسي وسواي وماليانا
تشغيل وصيانة مرفق طبي من المستوى الثاني في موقع واحد	لا	لم تتمكن البعثة من إنجاز ترتيبات طلب التوريد لمستشفى من المستوى الثاني
		سيقام مستشفى من المستوى الأول المتقدم مزود بقدرة لمواجهة الطوارئ الجراحية خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩
الحفاظ على ترتيبات الإجلاء البري والجوي فيما يتعلق بجميع مواقع البعثة على مستوى منطقة	نعم	تم القيام بجميع عمليات الإجلاء الطبي النهارية بنجاح ولم يتسن القيام بعمليات إجلاء طبي ليلية بسبب عدم توافر

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
البعثة بأكملها		طائرة تجارية مناسبة في سوق الطيران لتلبية احتياجات البعثة. وما زالت عملية اقتناء تلك القدرة جارية
تشغيل وصيانة مرافق الاستشارات والاختبارات الطوعية السرية لفائدة جميع الموظفين لكشف الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية	نعم	أجري ٦٢ اختباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨ سيوسع نطاق الاستشارات والاختبارات الطوعية السرية بإقامة عيادة من المستوى الأول المتقدم خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨
وضع برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية لفائدة جميع المستجدين من المراقبين العسكريين، وأفراد الشرطة والأفراد العسكريين، بما في ذلك التثقيف عن طريق الأقران	نعم	تلقى ٩٥١ من أفراد البعثة تدريباً على التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أثناء برامج التدريب التوجيهية بدأ برنامج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن عمل الأمم المتحدة والمعنون "الأمم المتحدة مهمة"، في شهر آذار/مارس ٢٠٠٨ وتلقى ٣٩٥ من الموظفين تدريباً أساسياً على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من بينهم ١٧٠ من الموظفين المدنيين الدوليين، و ٧٤ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١١٢ من الموظفين الوطنيين. وتم تدريب ٣٩ من معلمي الأقران
الأمن		
توفير الحماية الشخصية لرئيس البعثة وغيره من المشمولين بالحماية من كبار موظفي البعثة والزائرين	نعم	تم توفيرها حسب ما هو مقرر
توفير التوجيه الأمني المتعلق بآماكن الإقامة والقيام، عند الاقتضاء، بإجراء تقييم للمواقع من أجل ٣٤ ضابطاً من ضباط الاتصال العسكري والأركان، و ١٠٤٥ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٤٣٢ موظفاً دولياً، و ١٣١ من متطوعي الأمم المتحدة	٧ - ١٢٩ ٦٥	في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ من ضباط الاتصال العسكري وضباط الأركان من أفراد شرطة الأمم المتحدة من الموظفين الدوليين من متطوعي الأمم المتحدة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
يمثل أماكن الإقامة الفعلية لأفراد البعثة التي عوينت للتحقق من مطابقتها لمعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة ووفر لها إما حراس أمن أو قضبان للنوافذ. كان التنفيذ جاريا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	نعم	جرى توفير مراقبة الدخول والخروج وتأمين المحيط الخارجي على مدار الساعة، دعما للقوات الأمنية الدولية في مقر البعثة، وتوفير الدعم الأمني في المراكز الإقليمية
توفير مراقبة الدخول والخروج وتأمين المحيط الخارجي على مدار الساعة، دعما للقوات الأمنية الدولية في مقر البعثة، وتوفير الدعم الأمني في المراكز الإقليمية	نعم	جرى توفير مراقبة الدخول والخروج وتأمين المحيط الخارجي عن طريق توقيع اتفاق أمني بين البعثة والقوة الدولية لتحقيق الاستقرار بشأن مقر البعثة (ثكنات أوبريغادو). وجرى توفير الدعم الأمني في المراكز الإقليمية عن طريق ترتيبات أمنية تعاقدية

ثالثاً - أداء الموارد

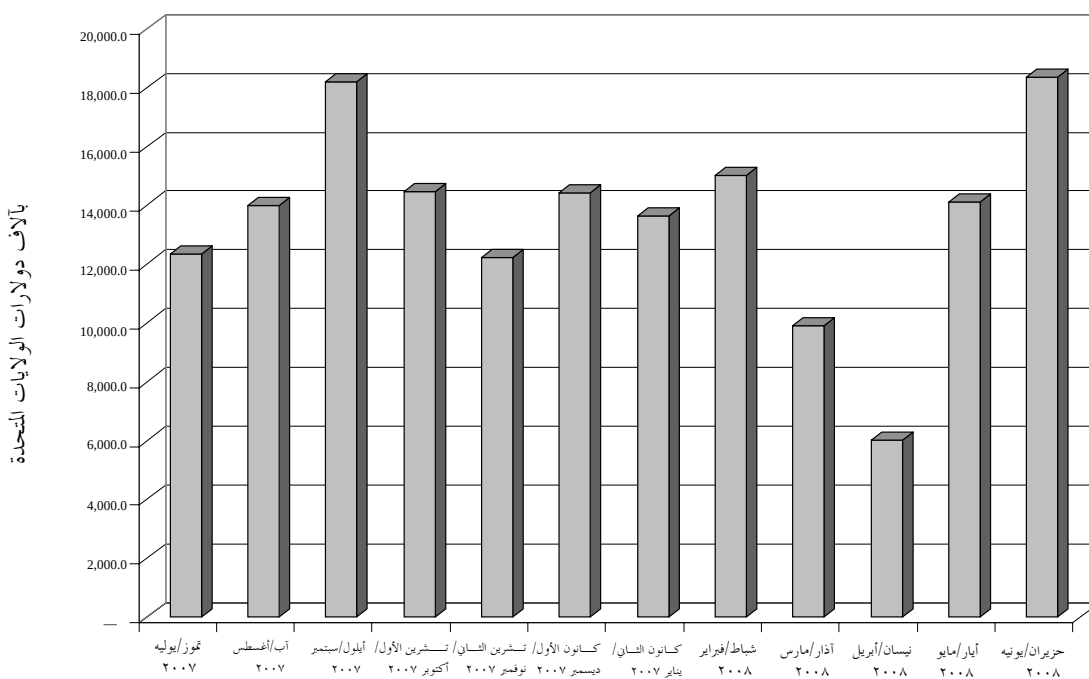
ألف - الموارد المالية

(بـآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)

الفئة	الفرق		
	المخصصات	النفقات	المبلغ
	(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢) = (٤) ÷ (٣) = (١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	١ ٣٨٩,٤	١ ٤٢١,٩	(٣٢,٥)
الوحدات العسكرية	-	-	-
شرطة الأمم المتحدة	٤٠ ٢٢٠,٠	٤٠ ٧٥٣,٥	(٥٣٣,٥)
وحدات الشرطة المشكّلة	١٩ ٠٦٨,٠	١٧ ٠٤٩,٦	٢ ٠١٨,٤
المجموع الفرعي	٦٠ ٦٧٧,٤	٥٩ ٢٢٥,٠	١ ٤٥٢,٤
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	٤٦ ٧٥٤,٧	٤٥ ٢٦٧,٦	١ ٤٨٧,١
الموظفون الوطنيون	٤ ٢٨١,٤	٤ ٥٤٢,٦	(٢٦١,٢)
متطوعو الأمم المتحدة	٤ ٧٣٩,٠	٦ ١٠٩,٧	(١ ٣٧٠,٧)
المساعدة المؤقتة العامة	٣ ١٩٠,٣	٢ ٠٥٢,٨	١ ١٣٧,٥
المجموع الفرعي	٥٨ ٩٦٥,٤	٥٧ ٩٧٢,٧	٩٩٢,٧
التكاليف التشغيلية			
الأفراد المقدمون من الحكومات	-	-	-
مراقبو الانتخابات المدنيون	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	٢٣٦,٠	١٦٩,٣	٦٦,٧
السفر في مهام رسمية	١ ٢٧٢,٠	١ ٨٢٢,٦	(٥٥٠,٦)
المرافق والمهاكل الأساسية	١٦ ٠١٤,٠	١٤ ٣٢٦,٣	١ ٦٨٧,٧
النقل البري	٣ ١٦٥,٠	٤ ٨٣٩,٧	(١ ٦٧٤,٧)
النقل الجوي	١٢ ١٠٦,٠	١٠ ٥٨٣,٨	١ ٥٢٢,٢
النقل البحري	-	-	-
الاتصالات	٦ ١٨٨,٠	٥ ٠٧٣,٢	١ ١١٤,٨
تكنولوجيا المعلومات	٣ ٨١٨,٠	٣ ١٩٦,٥	٦٢١,٥
الخدمات الطبية	٤ ٦٩٦,٠	٢ ٦٩٧,٨	١ ٩٩٨,٢
المعدات الخاصة	٣٢٣,٥	١٨٨,٨	١٣٤,٧

الفئة	الفرق			
	المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣) = (١) - (٢)	(٤) = (٣) ÷ (١)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	١ ٨٨٥,٠	٢ ٢٩٥,٧	(٤١٠,٧)	(٢١,٨)
مشاريع الأثر السريع	٢٥٠,٠	٢٤١,٨	٨,٢	٣,٣
المجموع الفرعي	٤٩ ٩٥٣,٥	٤٥ ٤٣٥,٧	٤ ٥١٧,٨	٩,٠
إجمالي الاحتياجات	١٦٩ ٥٩٦,٣	١٦٢ ٦٣٣,٤	٦ ٩٦٢,٩	٤,١
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٧ ٤٩٠,٩	٦ ٧٢٩,٧	٧٦١,٢	١٠,٢
صافي الاحتياجات	١٦٢ ١٠٥,٤	١٥٥ ٩٠٣,٧	٦ ٢٠١,٧	٣,٨
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١٦٩ ٥٩٦,٣	١٦٢ ٦٣٣,٤	٦ ٩٦٢,٩	٤,١

باء - نمط الإنفاق الشهري



٣١ - يُعزى ارتفاع النفقات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى أنه سُجِّلَتْ في حسابات البعثة التزامات ومدفوعات متصلة بتسديد الأموال للحكومات المساهمة بقوات شرطة نظير تكاليف وحدات الشرطة المشكّلة المحسوبة بالمعدّلات الموحدة، وتكاليف المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات، وتكاليف نقل المعدات المملوكة للوحدات. ويرجع انخفاض النفقات في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى مدفوعات مسدّدة بالفعل نظير سلع وخدمات كان قد تم شراؤها في وقت سابق خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولم تكن الفواتير الخاصة بها قد وردت بعد. ويعزى ارتفاع النفقات في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى موافقة الجمعية العامة على رصد اعتماد إضافي للبعثة وتسجيل ما يتصل بذلك من نفقات في حسابات البعثة.

جيم - إيرادات وتسويات أخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
٢ ٤٧٦,٨	الإيرادات من الفوائد
٢٣٧,٨	إيرادات أخرى/متنوعة
-	تبرعات نقدية
(٠,١)	تسويات الفترة السابقة
٤ ٨٠٠,١	وفورات في التزامات الفترة السابقة أو إلغاء التزامات الفترة السابقة
٧ ٥١٤,٦	المجموع

دال - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
-	المعدات الرئيسية
-	الوحدات العسكرية
٢ ٩٢٠,٤	وحدات الشرطة المشكّلة
٢ ٩٢٠,٤	المجموع الفرعي
-	الاكتفاء الذاتي
١ ٣٢١,٢	المرافق والهياكل الأساسية
٥٣٦,٤	الاتصالات

المبلغ	الفئة
١٥٠,٤	الخدمات الطبية
١٨٨,٨	المعدات الخاصة
٢١٩٦,٨	المجموع الفرعي
٥١١٧,٢	المجموع

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء السريان	تاريخ آخر استعراض
ألف - تنطبق على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية القاسية	١,٠٠	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦	-
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	-	-	-
عامل الأعمال القتالية/الترك القسري	٠,٦٠	٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦	-
باء - تنطبق على البلد الأصلي			
عامل النقل الترايدي	٠,٥ إلى ٤,٥		

هاء - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة الفعلية	الفئة
٢٨٣٠,٢	اتفاق مركز البعثة
-	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
٢٨٣٠,٢	المجموع

رابعاً - تحليل الفروق^(١)

الفرق	شرطة الأمم المتحدة
(١,٣ في المائة) (٥٣٣,٥ دولار)	

٣٢ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بدفع بدل الإقامة المقرر للبعثة، وذلك نظراً لتعديل بدل الإقامة المقرر للبعثة اعتباراً من ١ أيار/مايو ٢٠٠٨

(١) مبالغ الفروق في الموارد معبر عنها بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها نسبة ٥ في المائة على الأقل أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

(من ١٢٣ دولارا إلى ١٤٠ دولارا للفرد في اليوم للأيام الثلاثين الأولى ومن ٩٨ دولارا إلى ١٠٦ دولارا للفرد في اليوم بعد انقضاء الأيام الثلاثين الأولى).

الفرق	وحدات الشرطة المشكّلة
٢٠١٨,٤ دولار ١٠,٦ في المائة	

٣٣ - يعزى الرصيد غير المستخدم أساسا إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية المتعلقة بتسديد الأموال للحكومات المساهمة بوحدات شرطة مشكّلة نظير المعدّات المملوكة لوحدات الشرطة المشكّلة على أساس مذكرات التفاهم الموقّعة مقارنة بالتكاليف المسقطة على أساس مشاريع مذكرات التفاهم المستخدمة في إعداد الميزانية، كما يعزى إلى فترات التعطّل التي مرّت بها بعض معدّات وحدات الشرطة المشكّلة المنشورة.

الفرق	الموظفون الدوليون
١٤٨٧,١ دولار ٣,٢ في المائة	

٣٤ - يعزى الفرق تحت هذا البند أساسا إلى انخفاض متوسط عدد الموظفين الدوليين عن العدد المسقط خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد رُصدت المخصصات في الميزانية على أساس وجود ٣٤٨ موظفا دوليا في المتوسط (بعد تطبيق عامل للتأخّر في الاستقدام يساوي ٣٠ في المائة)، في حين أن المتوسط الفعلي لعدد الموظفين الدوليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير كان يساوي ٣٢٣، وذلك نظرا لارتفاع معدّل تبديل الموظفين وصعوبة اجتذاب المرشّحين المختارين للتعيين في البعثة.

٣٥ - ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا تسجيل نفقات تحت هذا البند تتصل بالموظفين الدوليين المؤقتين الذين احتُفظ بهم بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لكي يضطلعوا بمهام المساعدة الانتخابية المتبقية بسبب تأجيل الانتخابات إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، إلى جانب أولئك المعيّنين لدعم وحدات الشرطة المشكّلة (انظر أيضا الفقرة ٣٨ أدناه).

الفرق	الموظفون الوطنيون
٢٦١,٢ دولار (٦,١ في المائة)	

٣٦ - تعزى الاحتياجات الإضافية تحت هذا البند إلى انخفاض معدّل الشغور الفعلي للموظفين الوطنيين. فقد كان معدّل الشغور المسقط يساوي ٣٠ في المائة للموظفين الوطنيين

و ٢٠ في المائة للموظفين من فئة الخدمات العامة، بينما يساوي معدل الشغور الفعلي ١٩ في المائة للموظفين الوطنيين و ١١ في المائة للموظفين من فئة الخدمات العامة.

الفرق

(٣٧٠,٧ دولار) (٢٨,٩ في المائة)

متطوعو الأمم المتحدة

٣٧ - يعزى الفرق إلى الاحتفاظ بمتطوعي الأمم المتحدة الذين نشروا لدعم الانتخابات في تيمور - ليشتي خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ليعادوا إلى أوطانهم على مراحل بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وذلك نظرا لتأجيل الانتخابات إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وبينما تغطي الميزانية تكاليف إنشاء ١٣١ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة ويساوي متوسط عدد المتطوعين المنشورين خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١١٧ متطوعاً، فقد احتُفظ بـ ٢٢٠ متطوعاً.

الفرق

(١٣٧,٥ دولار) (٣٥,٧ في المائة)

المساعدة المؤقتة العامة

٣٨ - يعزى الفرق تحت هذا البند إلى أنه سُجلت في بند الميزانية الخاص بالموظفين الدوليين نفقات تتعلق بالموظفين الدوليين المؤقتين في إطار الموظفين الدوليين الذين احتُفظ بهم بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بسبب تأجيل الانتخابات، إلى جانب الموظفين الدوليين الذين احتُفظ بهم طوال الفترة المشمولة بالتقرير دعماً لوحدة الشرطة المشكّلة.

الفرق

(٦٦,٧ دولار) (٢٨,٣ في المائة)

الخبراء الاستشاريون

٣٩ - يعزى الرصيد غير المستخدم إلى الصعوبات التي واجهتها البعثة في اختيار خبير استشاري مؤهل ليقوم بتخطيط قاعدة بيانات البعثة وتصميمها وتطويرها لصالح خلية التحليل المشتركة للبعثة، وقابل ذلك جزئياً تمديد فترات الخدمة إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ للخبراء الاستشاريين الذين تمت الاستعانة بهم خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ فيما يتصل بعملية إصدار شهادات التصديق على صحة الانتخابات، وذلك نظراً لتأجيل الانتخابات إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

الفرق

(٥٥٠,٦ دولار) (٤٣,٣ في المائة)

السفر في مهام رسمية

٤٠ - يعزى الفرق أساسا إلى دفع المبالغ للموظفين بأثر رجعي نظير سفرهم داخل منطقة البعثة، وتغطي هذه المدفوعات الفترتين الماليتين ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وفي حين يحق لأفراد البعثة المسافرين في مهام رسمية تتطلّب المبيت في مواقع داخل منطقة البعثة غير مراكز عملهم الاعتيادية، تقاضي بدل الإقامة المقرر للبعثة بالمعدل المعتمد، فقد تقاضوا في واقع الأمر بدلات قررهما البعثة بمعدلات أقل. أما بالنسبة للسفر لأغراض التدريب، فقد تكبدت البعثة نفقات إضافية تتعلق بتلقي الموظفين الوطنيين التدريب في ١٠ دورات تدريبية خارج منطقة البعثة، إلى جانب تدرب ضباط الحماية المباشرة التابعين للبعثة على استخدام الأسلحة النارية.

الفرق

٦٨٧,٧ دولار ١٠,٥ في المائة

المرافق والهياكل الأساسية

٤١ - يعزى الرصيد غير المنفق تحت هذا البند أساسا إلى انخفاض الاحتياجات بسبب (أ) عدم قيام المقاول بإنشاء المراكز الثانوية لتخزين الوقود وتوزيعه نظرا لعدم اكتمال نشر أفراد الشرطة بالبعثة في المناطق بسبب الحالة الأمنية في ديلي، مما أسفر عن تخفيض تكاليف التعبئة والتشغيل والصيانة المنصوص عليها في العقد؛ (ب) وانخفاض تكاليف خدمات التعديل والتجديد نتيجة لانخفاض الاحتياجات المتعلقة بأعمال تجديد المطارين في سواي وماليانا حيث أكد المسح الهندسي أن هذه الأعمال تفتقر إلى فعالية التكلفة؛ (ج) وانخفاض الاحتياجات الفعلية المتعلقة بتسديد الأموال للحكومات المساهمة بوحدة الشرطة المشكّلة نظير تكاليف الاكتفاء الذاتي، وذلك نظرا لوجود اختلاف بين مذكرات التفاهم الموقعة بالفعل ومشاريع مذكرات التفاهم المستخدمة في إعداد الميزانية.

٤٢ - وقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا زيادة الاحتياجات المتعلقة باقتناء مولدات بديلة، وشراء معدّات إضافية لمكافحة الحرائق بغرض تعزيز قدرة البعثة في هذا المجال، وشراء قطع غيار ولوازم إضافية للمولدات نظرا لقصر عمر قطع الغيار المشتراة في الأصل مما أدّى إلى ارتفاع معدل الاستهلاك.

الفرق

٦٧٤,٧ دولار ٥٢,٩ في المائة

النقل البري

٤٣ - تعزى الاحتياجات الإضافية أساسا إلى اقتناء ٧١ مركبة في إطار الإحلال الجزئي للمركبات القديمة التي نُقلت حيازتها من مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي وبلغت العمر التشغيلي الأقصى الذي لا يمكن بعده استخدامها بشكل آمن واقتصادي. والغرض

الأساسي من إحلال المركبات التي كانت تعود ملكيتها للمكتب سابقا، هو دعم ضباط شرطة الأمم المتحدة نظرا لعدم إجراء السحب التدريجي لعنصر الشرطة في البعثة بسبب الحالة الأمنية المتقلبة.

الفرق

١ ٥٢٢,٢ دولار ١٢,٦ في المائة

النقل الجوي

٤٤ - يعزى الفرق أساسا إلى عدم نشر طائرة هليكوبتر للإجلاء الطبي وأعمال البحث والإنقاذ تتوفر فيها إمكانية التشغيل الليلي وذلك نظرا للصعوبات التي جوبهت في العثور على بائعين تجاريين مناسبين لتلبية احتياجات البعثة. وقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا الاحتفاظ بأربع طائرات هليكوبتر خلال الفترة المشمولة بالتقرير بينما كان من المقرر خفض حجم أسطول الطائرات ذات الأجنحة الدوارة إلى ثلاث طائرات هليكوبتر، وذلك نظرا لأن البعثة قد احتفظت بالقوام المأذون به لأفراد شرطة الأمم المتحدة بسبب الحالة الأمنية المتقلبة.

الفرق

١ ١١٤,٨ دولار ١٨,٠ في المائة

الاتصالات

٤٥ - يعزى الرصيد غير المستخدم تحت هذا البند أساسا إلى انخفاض النفقات الفعلية لخدمات الإنتاج والبت الإذاعي التعاقدية نظرا لصعوبة العثور على بائعين محليين مؤهلين يقدمون على تقديم الخدمات المطلوبة في مجال وسائل الإعلام والإنتاج. وفي حين أن البعثة قد سعت أيضا إلى توفير هذه الخدمات عن طريق بائعين دوليين، فقد أدت المعوقات القانونية (الافتقار إلى قوانين وطنية في مجالات شتى)، واشتراط توفير الخدمات بلغة تينوم، إلى تأخر عملية الشراء.

٤٦ - وقابل الرصيد غير المستخدم جزئيا زيادة الاحتياجات من قطع الغيار اللازمة لتحديد المعدات الساتلية التي نُقلت حيازتها من بعثات أخرى.

الفرق

٦٢١,٥ دولار ١٦,٣ في المائة

تكنولوجيا المعلومات

٤٧ - يعزى الفرق إلى انخفاض الاحتياجات من قطع الغيار واللوازم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات عن الاحتياجات المسقطة منها، وذلك نظرا لتأخر تسليم المعدات المشتراة خلال الفترة السابقة، مقرونا بانخفاض الاحتياجات من قطع الغيار نظرا لأن المعدات التي تم

تسليمها مغطاة بكفالة من الصانع. وقابل الرصيد غير المنفق جزئياً زيادة الاحتياجات المتعلقة بتوفير رخص للمستخدمين الإضافيين لم تُرصد لها مخصصات في ميزانية الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

الفرق

١ ٩٩٨,٢ دولار ٤٢,٦ في المائة

الخدمات الطبية

٤٨ - يعزى انخفاض الاحتياجات تحت هذا البند إلى التأخر في إنشاء المرفق الطبي من المستوى الأول المتقدم نتيجة للتأخر في عملية شراء المعدات الطبية الإضافية اللازمة للارتقاء بمستوى المرفق مما أدى إلى تعذر إنجاز هذه العملية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، يقل ما تم تكبده بالفعل من نفقات لاقتناء اللوازم الطبية عن المخصصات المرصودة في الميزانية نظراً لانخفاض أنماط الاستهلاك الفعلية، ولم تُستخدم المخصصات المرصودة للقاحات المطلوبة في منطقة البعثة لأن أفراد وحدات الشرطة المشكّلة قد تلقوا اللقاحات في بلدانهم الأصلية قبل نشرهم.

الفرق

١٣٤,٧ دولار ٤١,٦ في المائة

المعدات الخاصة

٤٩ - يعزى الفرق إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية المتعلقة بتسديد الأموال للحكومات المساهمة بوحدات شرطة مشكّلة نظير تكاليف الاكتفاء الذاتي على أساس مذكرات التفاهم الموقعة مقارنة بالتكاليف المسقطة على أساس مشاريع مذكرات التفاهم المستخدمة في إعداد الميزانية.

الفرق

(٢١,٨ في المائة) (٤١٠,٧ دولار)

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٥٠ - تعزى الاحتياجات الإضافية تحت هذا البند أساساً إلى تكبد خسائر من أسعار الصرف بسبب تذبذب سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٥١ - فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بخصوص تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٩٠٠ ٩٦٢ ٦ دولار والمتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والبالغة ٦٠٠ ٥١٤ ٧ دولار الناجمة عن الإيرادات من الفوائد (٨٠٠ ٤٧٦ ٢ دولار) وإيرادات أخرى/متنوعة (٨٠٠ ٢٣٧ دولار)، وإلغاء التزامات الفترة السابقة (١٠٠ ٨٠٠ ٤ دولار)، ويقابلها تسويات خاصة بالفترة السابقة (١٠٠ دولار).